وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر سياسة الدعم على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد مالي وبنكي

إعداد الطالب (ة):
فروم إكرام

إشراف الأستاذ:
د. صيد فاتح

لجنة المنـــاقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. شرون عز الدين	مناقشا	أستاذ محاضر – ب –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. صيد فاتح	مـقررا	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرقرق سمير	رئيسا	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تهتم هذه المذكرة بدراسة موضوع: أثر سياسة الدعم على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، حيث يعتبر الدعم من المواضيع التي تحضى باهتمام كبير ضمن السياسة المالية وذلك لأهميته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أن هذا الموضوع له أثر غير مرغوب فيه على الموازنة العامة للدولة.

وعليه تم من خلال هذه الدراسة توضيح مستوى الدعم ضمن النفقات العامة، وعليه على الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2015.

وقد خلصت الدراسة أن الدعم يؤثر بصفة محسوسة على عجز الموازنة العامة، باعتباره يساهم بنسبة كبيرة في زيادة النفقات العامة، كما أن هذا الأثر يرتبط إلى حد بعيد بإيرادات المحروقات كون الدولة تعتمد عليها بشكل كبير في تغطية نفقاتها.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة العامة، الدعم.

The Abstract :

This note deals with the impact of the subsidy policy on the general budget deficit in Algeria during the period 2000-2015. The issue of support is one of the topics that have received great attention in recent years. The problem of the state budget deficit is one of the fundamental issues that raised the interest of researchers in different countries of the world. This is due to the continuous increase in state subsidies, the large deficit in the public budget, and the efforts exerted by the state to overcome this problem. The problem of the deficit has further exacerbated is increased responsibilities and needs to public expenditure in general and to support in particular, in order to improve people's living conditions and combat poverty.

Therefore, this study aims to know the impact of subsidies on the deficit of the general budget in Algeria. In order to reach this goal, this study was divided into three chapters, the first chapter dealt with the main concepts related to the fiscal policy, the general budget and the general budget deficit, and the second chapter the most important foundations and concepts associated with public expenditures in general and subsidies in particular, and the third chapter was devoted to study the reality of the policy of supprot in Algria during the period 2000-2015.

The study concluded that the subsidy affects the budget deficit, as it contributes significantly to the increase in public expenditure. However, this effect is largely related to hydrocarbon revenues because the state depends heavily on it to cover its expenses.

Keywords : the general budget, the public expenditure, the budget deficit, the support.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ **صيد فاتح** الذي سخر جزء من وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وتخصيص جزء من وقتهم لقراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى..... من قال فيهما الله عز وجل« ...وبالوالدين إحسانا » أدام الله لهما الصحة والعافية.

براً وإحساناً

إلى..... كل إخوتي وعائلتي.

احتراماً وتقديراً

إلى..... جميع صديقاتي وأساتذتي في كل مراحل الدراسة.

تذكراً ووفاءً

إلى..... جميع طلبة ماستر2 اقتصاد مالي وبنكي دفعة 2017.

عربون وفاء

إلى..... من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، ومن دعا لي في ظهر الغيب.

شكراً وجزاءً

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الملخص	I
شكر وتقدير	III
إهداء	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
مقدمة عامة	أ-خ
الفصل الأول: السياسة المالية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها	03
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	04
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	05
المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية	07
المبحث الثاني: ماهية الموازنة العامة	**11**
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة	11
المطلب الثاني: دور الموازنة العامة في مالية الدولة	12
المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة	13
المطلب الرابع: مكونات الموازنة العامة	14
المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة	**17**
المطلب الأول: مفهوم وتطور عجز الموازنة العامة	17
المطلب الثاني: العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة	19
المطلب الثالث: أنواع عجز الموازنة العامة	21
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: واقع الدعم ضمن النفقات العامة	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة وتقسيماتها	**26**

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وخصائصها	26
المطلب الثاني: قواعد وحدود النفقات العامة	27
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة	29
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية	**34**
المطلب الأول: تزايد النفقات العامة	34
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة	35
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	39
المبحث الثالث: الإعانات	**44**
المطلب الأول: جوهر وطبيعة الإعانات	44
المطلب الثاني: أنواع الإعانات	45
المطلب الثالث: أهداف الإعانات	47
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإعانات	48
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثالث: واقع سياسة الدعم في الجزائر للفترة 2000-2015	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2015	**53**
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	53
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو 2005-2009	56
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	59
المبحث الثاني: واقع الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015	**62**
المطلب الأول: تطور رصيد الموازنة العامة	62
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة	65
المطلب الثالث: تطور النفقات العامة	66
المبحث الثالث: واقع الدعم في الجزائر للفترة 2000-2015	**73**
المطلب الأول: تطور الدعم	73
المطلب الثاني: بعض الإجراءات اللازمة لعلاج مشكلة الدعم وعجز الموازنة	79
خلاصة الفصل	**80**
خاتمة عامة	**82**
قائمة المراجع	**87**

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	**54**
3-2	المجالات المستفيدة من برنامج دعم النمو 2005-2009.	**57**
3-3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.	**60**
3-4	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015.	**63**
3-5	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015.	**70**
3-6	تطور التحويلات في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.	**74**
3-7	تطور التحويلات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.	**76**
3-8	أهمية التحويلات كنسبة من النفقات العامة ونسبة من PIB للفترة 2000-2015.	**78**

مقدمة

عامة

تمهيد:

لاشك أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تتكون من مجموعة سياسات، والتي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى أهداف أخرى، وهذا بفضل أدواتها التي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة.

حيث تعتبر الموازنة العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية لأنها تلعب أدوارا مهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع، ولما كانت الموازنة العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة فقد تطور مفهومها مع تطور مفهوم المالية العامة، بحيث اقتصرت الموازنة العامة في الفكر الكلاسيكي على بيان جملة إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى ضرورة التوازن بينهما، بينما في الفكر الحديث وفي ظل دور الدولة المتدخلة وبالمفهوم الحديث للمالية العامة اعتبرت الموازنة العامة أداة لتجسيد تدخلات الدولة وتنفيذ السياسات العمومية ولم يعد دورها ينحصر في تحقيق التوازن المالي وإنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

- يوفر معلومات حول موضوع جديد.
- إثراء المكتبة الجامعية بمواضيع جديدة تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.
- تمهيد الطريق أمام الباحثين فيما بعد لاستكمال البحث في هذا الموضوع.
- عالجت واحدة من المعضلات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وهي مشكلة عجز الموازنة العامة.

إشكالية الدراسة:

نتيجة تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد في مختلف دول العالم، ولا يمكن إرجاع ظاهرة العجز إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة تعود أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة، ونمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة في البلدان النامية يؤدي إلى هذه الظاهرة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ظاهرة العجز في الموازنة العامة والناجمة أساسا عن ظاهرة تزايد النفقات العامة التي تعرفها الجزائر والناتجة عن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، ولعل من أهمها سياسة الدعم التي تبنتها الجزائر خاصة خلال هذه السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن هناك علاقة بين الدعم الذي تقدمه الدولة وبين عجز الموازنة العامة.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو أثر سياسة الدعم على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟**

للإحاطة بهذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع وتوجه السياسة المالية في الجزائر؟
- ما هي أسباب عجز الموازنة العامة؟
- ما مدى مساهمة الدعم في عجز الموازنة العامة؟
- ما هي أسباب ازدياد النفقات العامة؟
- ما هي أنواع وأهداف الإعانات؟
- كيف يمكن علاج مشكلة الدعم وعجز الموازنة العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال الفترة 2000-2015.
- إن عجز الموازنة العامة يرجع جانب منه إلى تزايد النفقات العامة وجانب إلى تراجع وعدم تنوع الإيرادات العامة.
- هناك مجموعة من الإجراءات أو الحلول التي يمكن أن تساهم في علاج مشكلة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

أسباب الدراسة:

- حداثة الموضوع من حيث الطرح، والاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- محاولة إظهار ما إذا كان هناك أثر لسياسة الدعم على عجز الموازنة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- إدراك أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز الموازنة العامة للدولة.
- معرفة أهم الآثار الاقتصادية التي يحدثها الدعم.
- معرفة أثر سياسة الدعم على عجز الموازنة العامة في الجزائر.

منهج الدراسة:

سوف يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والأسس المتعلقة بكل من عجز الموازنة العامة والإعانات، بالإضافة إلى واقع الموازنة والدعم في الجزائر. كما يتم إتباع المنهج التاريخي لتوضيح تطور المتغيرات السابقة.

الدراسات السابقة:

1. دردوري لحسن، سياسية الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014. تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف ساهمت سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة الأسس النظرية لسياسة الميزانية.
- الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس.
- إبراز أهمية تنويع الإيرادات العامة للدولة بالنسبة لرصيد الموازنة العامة.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- يعتبر عجز الموازنة في كل من تونس والجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل: ارتفاع نسب التضخم البطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادية فهذا المؤشر يؤثر على المؤشرات الاقتصادية.

- تختلف نسب العجز بين الجزائر وتونس بسبب اختلاف طبيعة وهيكل الإيرادات من جهة والسياسة الإنفاقية من جهة أخرى في كل دولة.
- رغم الاستقرار الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة، ويظهر لنا ذلك من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2.ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟.

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة تطورات المالية العامة للجزائر ومدى تأثيرها على النموالاقتصادي.
- إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول.
- إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع النفط.
- التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي إنتاج قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص.

3.منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016. تمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي: ما دور السياسة المالية في الجزائر لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة أهمية السياسة المالية في الاقتصاد.
- معرفة مكانة السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- اقتراح الحلول المناسبة من أجل إتباع سياسة مالية ناجعة.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وشهدت السياسة المالية المعاصرة عدة تطورات هي الأخرى كذلك، لتصبح أداة تسيطر على توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن العام.
- العجز الذي يتبع ميزانية الدولة الناتج عن التفاوت الكبير لنفقاتها العامة مقارنة مع إيراداتها المالية، فهو لا يعتبر عائق، وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والسعي من خلال إتباع السياسة التوسعية التي هي بدورها تحتاج إلى نفقات كبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكون التوسع في الإنفاق في فترة معينة.
- تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

4.بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970-2011)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013. تمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى تأثير السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟.

هدفت الدراسة إلى:

- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "النمو الاقتصادي".
- تحديد الأداة الأكثر تأثيرا من بين أدوات السياسة الاقتصادية.

- إبراز دور السياسات النقدية والمالية في الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

- تطورت السياسة النقدية بحيث أصبحت تلجأ إلى استخدام الأهداف الأولية كالعرض النقدي ثم أهداف وسيطة كسعر الفائد وسعر الصرف، وصار الهدف الوسيط يلعب دور الرابط بين الهدف الأولي والهدف النهائي الممثل في المربع السحري، وأصبح نقل آثار هذه السياسة عبر قنوات مختلفة وهو ما يعرف بقنوات نقل الأثر النقدي كقناة الائتمان وقناة سعر الفائدة وسعر الصرف.
- تبين أن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص.
- اتضح أن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأوسع من النمو، إذ أنها النمو زائد التغير، وأن التنمية هي ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي.

محتويات الدراسة:

لقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

الفصل الأول جاء تحت عنوان السياسة المالية، حيث تم التطرق من خلاله إلى ماهية وأهمية السياسة المالية، مراحل تطورها وأهدافها هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تضمن مفهوم الموازنة العامة للدولة، دورها في مالية الدولة، أهميتها ثم مكونات الموازنة العامة، وتضمن المبحث الثالث مفهوم عجز الموازنة العامة، الأسباب المؤدية إليه وأنواع العجز الموازني.

الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان واقع الدعم ضمن النفقات العامة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية النفقات العامة وتقسيماتها وكذا ضوابط ومحددات النفقات العامة، أما المبحث الثاني فقد تضمن ظاهرة ازدياد النفقات العامة إضافة إلى آثارها الاقتصادية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى كل من جوهر وطبيعة الإعانات، أنواعها، أهدافها و أخيرا آثار الإعانات الاقتصادية.

الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي وقد جاء تحت عنوان واقع سياسة الدعم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أما المبحث الثاني فقد تضمن واقع الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى واقع الدعم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وأخيرا تم اقتراح بعض الإجراءات لحل مشكلة الدعم.

الفصل الأول

السياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية للدولة التي تمتلكها الحكومة، فبواسطتها تستطيع الدولة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك ولتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتركز السياسة المالية في الوقت الراهن على زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة العامة للدولة. حيث يعتبر عجز الموازنة العامة من أكثر المشاكل المستعصية التي يولى لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا، وهذا لما تمثله الموازنة العامة من أهمية في الاقتصاد القومي، حيث تحاول معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم السياسة المالية، تطورها، أدواتها وأهدافها، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة، أهميتها ومكوناتها، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى كل من مفهوم وتطور عجز الموازنة العامة، أهم الأسباب المؤدية إلى عجز الموازنة وأخيرا أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية العامة إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم التركيز على إبراز جوانب السياسة المالية في أربعة مطالب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها

يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من مفهوم وأهمية السياسة المالية.

أولا: مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية **FISC** وتعني حافظة النقود والخزانة، ويراد بالسياسة المالية بمعناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة.[1]

حيث تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدما بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم، النفقات العامة، والقروض العامة، وذلك للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.[2]

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة معينة.[3]

كما يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة.[4]

---

[1]– رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، بدون طبعة، دار آمنة، الأردن، 2013، ص: 65.

[2]– محمد دياب وآخرون، **التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية**، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2015، ص: 35.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص: 321.

[4]– محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص: 309،310.

من خلال التعاريف السابقة للسياسة المالية يمكن القول بأنها عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات والوسائل المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ثانيا: أهمية السياسة المالية

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية مما جعلها جزءا مهما وأساسيا فيها بحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، وهذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل الأساسي للدولة فهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة، فكلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.[1]

كما تأتي أهمية السياسة المالية من كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه، خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات والكهرباء والماء، ويمكن القول بأن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بمراحل متعددة، ولعل أهم هذه المراحل مرحلتين أساسيتين الأولى منها متصلة بالفكر الكلاسيكي، أما الثانية فتتعلق بالفكر الحديث.

فخلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية كانت الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية تقوم على أساس سياسة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها،

[1]– سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 2000–2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014–2015، ص: 4.

[2]– إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، بدون سنة، ص ص: 183،184.

فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فإن النظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها كالدفاع والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العامة تبديد وضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، فلهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة. ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة.

إلا أن أزمة الكساد الكبير 1929 تعتبر نقطة تحول التي أدت إلى تغيير السياسة المالية من إطارها الكلاسيكي المحايد إلى الإطار الكينزي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه الأزمة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي فكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في مبدأ الحياد، وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حياديتها لتتولى مسؤولية هذه الأهداف.[1]

المطلب الثاث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وبالنظر إلى أسباب

[1]– محمد بلوافي، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970–2011)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012–2013، ص ص: 54،51.

ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:[1]

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوة احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

ثانيا: إعادة توزيع الدخل

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة يعتبر هدف رئيسي للسياسة المالية[2]. ويتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج. أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع.[3]

ثالثا: تخصيص الموارد

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر[4]. أو بعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد مابين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن[5].

---

[1]– محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015، ص: 252.

[2]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 213.

[3]– محمد سلمان سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 261.

[4]– محمد دياب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

[5]– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص: 46.

رابعا: تحقيق النمو الاقتصادي

إن استخدام أدوات السياسة المالية يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي، أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل والاستثمار والادخار.[1]

خامسا: تحقيق التوازن العام

يعبر التوازن العام عن التوازن بين مجموع النفقات المتمثلة في نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة من أجل الوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.[2]

إلا أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار،فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.[3]

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

كما اتضح سابقا من خلال تعريف السياسة المالية، نجد أن أدوات السياسة المالية تتمثل في الضرائب، القروض العامة، الإنفاق العام وأخيرا الموازنة العامة للدولة.

[1]– رجاء الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 80.

[2]– مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الرواد، الأردن، 2014، ص: 472.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 323.

أولا: الضرائب والرسوم:

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة.[1]

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية للضرائب:

- مبلغ نقدي، اقتطاع نقدي.
- تدفع بصفة نهائية.
- تفرض جبرا.
- بدون مقابل معين.
- غرضها تحقيق النفع العام.

وتقسم الضرائب حسب عدة معايير غير أن أهمها هو تقسيمها لضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:[2]

1.ضرائب مباشرة: هي تلك الضريبة التي يتحمل عبئها نفس الشخص الذي قام بدفعها لخزانة الدولة أي أنها الضريبة التي لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر.

2.ضرائب غير مباشرة: هي الضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، أي يقتصر دور دافعها على دور محصل الضريبة ممن يتحمل عبئها الفعلي وتوريدها إلى خزانة الدولة.

أما الرسم فيمكن تعريفه على أنه فريضة مالية تجبى من أي شخص معين مقابل خدمة ذات طابع إداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها.[3]

والرسم يتمتع بالخصائص التالية:

- أنه مبلغ نقدي.
- الرسم يكون مقابل خدمة (نفع خاص).
- أنه يدفع جبرا.
- تحقيق النفع العام إلى جانب النفع الخاص.

[1]– عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2011، ص: 22.

[2]– حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ الاقتصاد العام**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 34،35.

[3]– علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 225.

وهكذا تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر الإيرادات العامة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية الداخلية والخارجية التي تفرض على السلع والخدمات، وتفرضها الدولة لتحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية للدولة مثل: حماية الصناعات المحلية، أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي، أو التأثير على استيرادها من السلع والخدمات.[1] كذلك يمكن للدولة زيادة أو خفض الضرائب استنادا للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.[2]

ثانيا: القروض العامة

تعرف القروض العامة بأنها عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد.[3]

ويمكن تقسيم القروض إلى تقسيمات عديدة تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، والذي نذكر منه المعيار المكاني والذي يقسم القروض إلى قروض داخلية وخارجية:[4]

1.القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات التي تقيم داخل حدودها السياسية بغض النظر عن جنسية المقرض أي سواء كان وطنيا أو أجنبيا.

2.القروض الخارجية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات الخاصة الأجنبية، المؤسسات الدولية والمؤسسات الإقليمية.

وقد كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت الكثير من ميزانيات دول العالم في حالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة على الإيرادات المتوافرة، أو لتمويل مشروعات تنموية

[1]– رجاء الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 323.

[2]– محمد دياب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

[3]– عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص: 150.

[4]– سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص ص: 402،403.

في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في حالة الكساد، أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد.[1]

ثالثا: الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب، أو تخفض معدلات الإنفاق، أو كلاهما معا. والعكس تماما في حالة الكساد، تزيد الدولة الإنفاق الحكومي، أو تخفض معدلات الضرائب، أو كلاهما معا.[2]

ويعد الإنفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة لمواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية، تستخدم سياسة الإنفاق العام إما لزيادة حجم الطلب الكلي، أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها. فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني.[3]

رابعا: الموازنة العامة

ويقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.[4]وسوف يتم التطرق إلى الموازنة العامة بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

[1]– محمد دياب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

[2]– محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص: 324.

[3]– محمد دياب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

[4]– محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 324.

المبحث الثاني: ماهية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، وأيضا من أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي فالموازنة العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم تطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها عبارة عن عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[1]

كما تعرف بأنها صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق.[2]

وتعرف بأنها وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو إليها فلسفة الحكم.[3]

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها وثيقة تقدر فيها النفقات والإيرادات العامة للدولة لفترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

من خلال ما سبق يتضح أن للموازنة العامة خصائص تتمثل فيما يلي:[5]

- الموازنة تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها، أي أنها تبين الأرقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة.

---

[1]– عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص: 269.

[2]– فاطمة السويسي، **المالية العامة (موازنة، ضرائب)**، بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص: 12.

[3]– عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2009، ص: 322.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 324.

[5]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

- الموازنة معتمدة من قبل السلطة التشريعية، وحتى تصبح موازنة لابد من اقترانها بموافقة السلطة التشريعية.
- أنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية.
- الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.
- الموازنة وسيلة وأداة للرقابة المالية.

المطلب الثاني: دور الموازنة العامة في مالية الدولة

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول تعديلات جذرية وعميقة في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة. وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى دور الموازنة في كل من النظرية التقليدية والمالية العامة الحديثة.

أولا: دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية

امتازت النظرية التقليدية بخاصية عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا في حدود ضيقة، لهذا امتازت نظرة التقليديين لموازنة الدولة بنوع من الحيادية الاقتصادية، أخذا بالآراء السائدة فيها والقائلة بأن أفضل الموازنات أقلها نفقات، كما اعتمدت المدرسة التقليدية على فكرة التوازن مما دعاها إلى رفض إحداث عجز منظم أو غير منظم في موازنة الدولة.[1]

ثانيا: دور الموازنة العامة في المالية العامة الحديثة

أما في المالية الحديثة، فقد اتسع نطاق دور الدولة وازدادت درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بل وأصبحت جزءا متداخلا ومكملا في الخطة المالية العامة الداخلة في إطار التخطيط القومي الشامل. ولهذا فقد اندثرت معظم الآراء التي كانت تنادي بها النظرية التقليدية بتغير الظروف البيئية المحيطة بمالية الدولة، وهكذا لم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة السنوية، بل أصبح ما يستأثر بالاهتمام هو التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل، وليس التوازن

[1]– عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011، ص ص: 28،29.

المالي والحسابي للموازنة. وهذا يعني أن التوازن السنوي لم يعد أمر تلتزم الدولة بحرفية تنفيذه، إذ أن المالية العامة الحديثة توجه اهتماماتها إلى ما يسمى بالتوازن الدوري أي توازن الموازنة على أعوام الدورة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة

تحظى الموازنة العامة في الوقت الحالي بأهمية متزايدة تغطي أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول المختلفة، وسوف يتم التطرق إلى هذه الأهمية من خلال هذا المطلب.

أولا: **أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية**

تعد الموازنة العامة عملا سياسيا وصورة لسياسة الحكومة لأنها تحمل في طياتها إمكانات الدولة واتجاهاتها العامة، فهي بحق تعد مرآة عاكسة لفلسفة الحكم في الدولة، إذ تشير وقائع التاريخ الدستوري إلى أن أغلب الثورات والصدمات كانت نتيجة الأوضاع السياسية المالية للدولة ومن مجملها الموازنة العامة، كما يستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة العامة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين إن أدرج في مشروع الموازنة العامة عند مناقشتها إياه. وفي الدول الديمقراطية تعد المصادقة على الموازنة العامة دليلا على الثقة بالحكومة، ورفضها مؤشرا بعدم الثقة.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية

تمارس الدولة سياستها المالية من خلال الموازنة بشكل رئيسي، فالموازنة هي الخطة المالية التي تستخدمها الدولة لتسيير المرفق العام وتوجيه الاقتصاد العام باتجاه تحقيق أهدافها المختلفة، وأن دور الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية للدولة يختلف تبعا للسياسة الاقتصادية، فعندما ساد الاقتصاد الحر كان دور الموازنة العامة وفعاليتها محدودا ولم ينظر إلى هذه الوثيقة المالية بوصفها عنصرا في الحياة الاقتصادية، وعندما بدأت الأزمات الاقتصادية وانهار الاقتصاد الحر تدخلت الدولة في توجيه الاقتصاد فبرزت أهمية الموازنة كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة وأصبح تبني الدولة سياسة للإنفاق وللإيراد نابعا من أثر

[1]– عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 278.

الموازنة في الحياة الاقتصادية للدولة وانعكاساتها الاجتماعية من أجل تحقيق البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤمن زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.[1]

ثالثا: أهمية الموازنة العامة من الناحية الاجتماعية

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود، معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم مدفوعاتها إلى الأفراد في المقام الثاني.[2]

رابعا: أهمية الموازنة العامة من الناحية الإدارية والمحاسبية

أما من الناحية الإدارية والمحاسبية فإن الموازنة العامة للدولة تبدو على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام، ذلك أنه إذا كانت الإيرادات العامة تحصل طبقا للقوانين الخاصة بها بغض النظر عن الأرقام المقدرة لها في الموازنة فإن النفقات العامة ينبغي أن تتم في حدود الأرقام المقدرة والمعتمدة لها في الموازنة بحيث يمتنع على محاسبي المرافق العامة صرف أي مبلغ إلا في حدود الأرقام والاعتمادات المقررة وفقا للأوضاع والتعليمات المالية المقررة.[3]

المطلب الرابع: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسيين يتمثلان في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أولا: الإيرادات العامة

إن اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، أدى إلى اتساع وزيادة حجم النفقات العمومية ومن ثم على نحو حتمي اتساع نطاق الإيرادات العامة

[1]– عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014، ص ص: 56،57.

[2]– صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014، ص: 117.

[3]– شريفة منصور، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2015–2016، ص: 99.

لتتمكن من تغطية النفقات العامة. وترتب على ذلك تطور في هيكل الإيرادات العامة وأصبحت الدولة تحصل على إيراداتها من مصادر متعددة.

حيث تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

لقد حاول المفكرون في مجال المالية العامة تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة، ومن أهم الإيرادات العامة نجد: الضرائب والرسوم، مداخيل أملاك الدولة (الدومين)، والقروض العامة.

وقد سبق التطرق إلى كل من الضرائب والقروض العامة في المبحث السابق، أما الدومين فيمكن تعريفه كما يلي:

هو جميع الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة.[2]وعليه ينقسم الدومين إلى دومين عام وخاص:[3]

- **الدومين العام:**

هي تلك الأموال المعدة للنفع العام ولا تقصد الدولة تحقيق الربح هدفا مباشرا من خلال استغلالها، وهي تخضع لأحكام القانون العام، ومثال على ذلك: الطرق العمومية، الأنهار، والجسور...والأصل هو ترك استعمال هذه الأموال للكافة بالمجان وتتحمل الدولة تكاليف الإنفاق على هذا الدومين الذي يتم تمويله عن طريق الضرائب.

- **الدومين الخاص:**

هي تلك الأموال المعدة للاستغلال الاقتصادي والخاضعة لأحكام القانون الخاص، وتأتي أهمية هذا المورد نظرا لما يتمتع به الدومين من صفة الاستمرار ومن ثم فهو مورد مستمر ويتجدد سنويا. ولا يقصد بذلك أن يتكرر سنويا بنفس المقدار وإنما تكراره سنة بعد أخرى.

[1]– سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص: 87.

[2]– محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، بدون طبعة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص: 54.

[3]– عادل العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 101.

ثانيا: النفقات العامة

تعد النفقات العامة تلك النفقات التي تنجزها الدولة، وقد تطور مفهوم النفقة العمومية واتسع تبعا لتطور واتساع مفهوم دور الدولة، ففي ظل المفهوم التقليدي حيث ساد دور الدولة الحارسة، ارتبطت النفقات العامة بأدوار ومهام محدودة، اشتملت على الأمن الداخلي والخارجي والقضاء. ليتسع بعد ذلك نطاق النفقة العمومية باتساع نشاط الدولة في إطار مفهومها الحديث "الدولة المتدخلة"، ليظهر ما يسمى بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي للنفقة العمومية، حيث أصبحت من أهم الوسائل المستعملة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج العمومية.[1] كما تعد النفقات العامة من أهم أسباب عجز الموازنة العامة وهو ما يتم التطرق إليه من خلال المبحث التالي.

[1]– فاطمة مفتاح، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص: 26.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ولهذا العجز الأسباب الرئيسية التي تؤدي للوقوع فيه، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة إضافة إلى أهم أسبابه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم وتطور عجز الموازنة العامة للدولة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة إضافة إلى تطوره عند أهم المدارس الاقتصادية.

أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي أعطيت لعجز الموازنة العامة، ومن أهمها ما يلي:

عجز الموازنة العامة هو تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة، بمعنى آخر أن العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام.[1]

كما يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد يكون مقصود نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة.[2]

وطبقا لأدبيات المالية العامة يعرف عجز الموازنة العامة بأنه زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية التي يتم تحصيلها من قبل السلطات الحكومية.[3]

---

[1]– لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 104.

[2]– أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014–2015، ص: 106.

[3]– حلمي إبراهيم المنشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975–2000)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص: 71.

كما يقصد بعجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز.[1]

كما يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.[2]

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظارين هما:[3]

1.بالمفهوم المالي المحاسبي: عجز الموازنة العامة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.

2.بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي: يتمثل عجز الموازنة العامة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، وهذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

ثانيا: عجز الموازنة العامة عند كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي

يعد عجز الموازنة العامة إحدى القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا للاقتصاديين الكينزيين، ولا تزال هذه القضية تشغل الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، بحيث اعتبر الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة السنوي هدفا يجب تحقيقه في جميع الظروف، أي أن تكون النفقات العامة في حدود الإيرادات العامة، والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات هي الضرائب أما الاقتراض فهو مرفوض إلا في الحالات الاستثنائية.[4] من جهة أخرى، لم يستوعب المفكرون الكينزيون فكرة ضرورة توازن الموازنة على الأقل في إطار السنة الواحدة، وحاولوا تكييف الموازنة العامة مع الدورة الاقتصادية، ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل وذلك بإعطاء الموازنة بعدا ودورا اقتصادي ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي لاختلالات اقتصادية، فيمكن أن تتطلب توازنا صارما في حالة التضخم، ويمكن أن تتطلب عجزا من أجل إنعاش الاقتصاد

[1]– إبراهيم متولي حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص ص: 29،30.

[2]– سالم عبد المحسن سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003–2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، بدون سنة، ص: 295.

[3]– صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره**، ص: 170.

[4]– إيمان غسان شحرور، **عجز الموازنة في سورية وآثاره الاقتصادية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63–64، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سورية، صيف–خريف 2013، ص: 96.

في حالة الركود.[1]وعليه فإن الفكر الكينزي يؤمن بفعالية السياسة المالية، لذا ينصح بها حتى على حساب عجز في الموازنة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وهذا الفكر هو الذي يدعم سياسة عجز الموازنة.[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة

يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة نتيجة عدة أسباب كحدوث أخطاء في تقدير الإيرادات والنفقات، أو عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات، أو حتى عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات. ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يلي:

أولا: زيادة النفقات العامة

قد يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتزايد حجم الإنفاق الحكومي، وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة، هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها مل يلي:[3]

- توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي رأس المال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.
- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة، والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
- اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.

[1]– عبد الرحيم شيبي، **السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006–2007، ص: 159.

[2]– أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 108.

[3]– لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 105،106.

- رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.
- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.
- نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة للدولة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:[1]

- ضعف الطاقة الضريبية والتي تقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع سبب هذا الضعف إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنهم من منع أية إصلاحات في المالية العامة من شأنها أن تزيد من أعبائها الضريبية. إضافة إلى انخفاض الوعي الضريبي لدى الناس واتساع نطاق الاقتصاد السري أو الموازي الذي يحقق المشتغلون فيه دخولا عالية لا تخضع للضرائب بأي شكل من الأشكال.
- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية.
- التهرب الضريبي، وهو يلعب دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها. ويساعد على التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

[1]– صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص: 142،144.

- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية، حيث لعبت هذه الإعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الموازنة العامة في البلاد النامية، حيث تتسابق الحكومات في منح إعفاءات ضريبية ومزايا أخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، أملا في اجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الإعفاءات لا ضرورة لها.
- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة، والتي تؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، والتي تتمثل إما في المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين وإما في المستحقات الضريبية المتأخرة.

المطلب الثالث: أنواع العجز الموازني

يمكن التمييز بين عدة أنواع من العجز الموازني أهمها:

أولا: العجز الجاري

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري، في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.[1]

ثانيا: العجز الشامل

يسمى أيضا العجز التقليدي أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومات أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو الاقتراض من البنك المركزي.[2]

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 206،207.

[2]– صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

ثالثا: العجز الهيكلي

يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.[1]

رابعا: العجز التشغيلي

هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون الكافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم التضخم إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض الماليين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.[2]

خامسا: العجز الأساسي

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.[3]

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 208.

[2]– لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر–تونس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014، ص: 116.

[3]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 207.

خلاصة الفصل:

اتضح من خلال ما سبق أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، فالسياسة المالية ذات أهمية بالغة لما لها من تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، كما أنها تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لتحقيق التوازن الاقتصادي. كما اتضح إلى أن الموازنة العامة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، فهي تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتستخدم لذلك وسيلتين والمتمثلتين أساسا في الإيرادات العامة والنفقات العامة، واستخدام هاتين السياستين يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة. حيث أن عجز الموازنة العامة للدولة ينشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها وذلك بسبب التسارع الكبير في نمو حجم النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التسارع في الإنفاق العام، فأسبابه قد تكون موجودة في جانب الإنفاق أو في جانب الإيرادات، واتضح أيضا أن هناك الكثير من أنواع العجز تختلف باختلاف السبب الذي يقف وراءه. وباعتبار النفقات العامة من بين أهم أسباب العجز سوف يتم التركيز عليها بنوع من التفصيل وهو ما يتم التطرق إليه من خلال الفصل التالي.

الفصل الثاني

واقع الدعم ضمن

النفقات العامة

تمهيد:

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد مفهومها، أنواعها، وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، حيث تعددت أنواع النفقات العامة نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت الإعانات كنوع من أنواع النفقات العامة نتيجة السياسات الجديدة التي أخذت الدولة تتولى تنفيذها حديثا، إذ تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يستعرض في المبحث الأول تعريف بالنفقات العامة وضوابطها وأهم تقسيماتها، وفي المبحث الثاني يتم استعراض تطور أو زيادة النفقات العامة والأسباب المؤدية لذلك إضافة إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، وفي المبحث الثالث يتم التطرق للإعانات بمفهومها وأهدافها وأنواعها وفي الأخير أهم الآثار الاقتصادية لها.

المبحث الأول : ماهية النفقة العامة و تقسيماتها.

لقد أصبح لمضمون النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي، و تركزت هذه الدراسات حول أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و أهم خصائصها و تقسيماتها و آثارها على الاقتصاد، و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف النفقة العامة و خصائصها

ثمة تعريفات عدة وضعت لتحديد الإنفاق العام نذكر بعضها كما يلي:

1- تعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام.[1]

2- كما تعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.[2]

3- كما عرفها بعض كتّاب المالية العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[3]

4- كما تعرّف أيضا بأنها مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة.[4]

5- كما يمكن تعريفها بأنها المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة.[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن النفقة العامة تحتوي على ثلاث أركان رئيسية هي:

- **النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي.**

---

[1]- عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام (في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص: 99.

[2]- خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، **الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه (دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص: 8.

[3]- يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص: 169.

[4]- أسامة خيري، **الإدارة العامة**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013، ص: 206.

[5]- محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 267.

- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام.**
- **النفقة العامة بغرض تحقيق منفعة عامة.**

المطلب الثاني : قواعد و حدود النفقات العامة

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لمجموعة من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، بالإضافة إلا عوامل تساهم في تحديد حجم الاتفاق المراد صرفه في الفترة المقبلة. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط النفقات العامة و حدود النفقات العامة.

أولا : قواعد النفقات العامة

حتى يمكن للنفقة العامة تحقيق أهدافها يستوجب ذلك احترام ضوابط الإنفاق العام المتمثلة في القواعد الثلاثة التالية :

1. **قاعدة المنفعة :**

يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، ويمكن القول أن مبدأ المنفعة هذا يتحقق إذا كانت المنفعة المتحققة من النفقة متساوية في كل حالة من حالات الإنفاق، أي أن المنفعة التي يحصل عليها الأفراد من النفقة في مجال ما يجب أن تكون متساوية مع المنافع التي تعود عليهم فيما لو أنفقت هذه النفقة في أي مجال آخر.

إن مراعاة هذه القاعدة يجعل الدولة تنظر إلى حاجة المجتمع من مختلف الخدمات و المشاريع، و تفاضل بينهما على أساس ما تحققه من منفعة، ثم تقرر الإنفاق على أي منها على أساس تلك المفاضلة.[1]

2. **قاعدة الاقتصاد:**

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن، لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أي قيمة مضافة أو تحمل أي منفعة، إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية

[1]– سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص: 58.

للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الموازنة العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة و اتساع رقعة التهرب و الغش الضريبيين.

بمعنى آخر تهدف هذه القاعدة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات.[1]

3. قاعدة الضمانات:

إن قاعدتي المنفعة و الاقتصاد في النفقة العامة لن يكونا فعليين إلا إذا ضمنهم ضابط آخر، وهو رقابة النفقات العامة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده. فقبل اعتماد قانون المالية يمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، فيمكن أن يفصح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة و كل محاولة لتبديد أموال الشعب.

أما بعد قانون المالية، فإن صرف الإعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع، يخضع لقواعد محاسبية صارمة و لرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون.

وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون وفي مدى التسيير العقلاني للأموال العمومية.[2]

ثانيا : حدود النفقات العامة.

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة، والنفقات العامة في الوقت الحاضر تتزايد بشكل تصاعدي نظرا لزيادة الحاجات التي تشبعها هذه الإنفاقات. هنا يثور التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة، وهو الأمر الذي يمكن أن يضع حدودا لهذه النفقات لا يمكن تعديها، أو حجما لا يمكن أن تزيد عليه.[3]

[1]– محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 145.

[2]– أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، بدون طبعة، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص: 38،39.

[3]– عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 85.

و يرى علماء المالية الحديثون أن كيفية توزيع النفقات العامة أهم من وضع حد لازديادها فلا مانع لديهم أن تزيد النفقات العامة المنتجة إلى أقصى حد مهما بلغ، وأن تنقص النفقات العامة غير المنتجة، فالمهم مدى تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني لأن هذا التأثير أهم من حجم هذه النفقة بالأرقام.

بالأخذ بعين الاعتبار أن وضع حد أقصى للنفقات العامة هو قرار سياسي أكثر منه اقتصادي، لأن لكل نفقة مردودا اقتصاديا في النهاية ولا تشكل هدرا للمال العام على الرغم من اختلاف هذا المردود من نفقة إلى أخرى. فهناك إنفاقات قد تكون محدودة الفائدة اقتصاديا و لكنها ضرورية من الوجهة الاجتماعية والسياسية، فالمفاضلة هنا بين الإنفاق وعدمه يحددها مدى تأثيره في تحقيق التوازن العام للبلاد. فالدولة لا تتصرف لمعايير اقتصادية ومالية فقط، بل تحكمها اعتبارات سياسية واجتماعية وإنسانية عليها مراعاتها، عكس تصرفات الأفراد التي يحكمها منطق تحقيق الربح أي المردود الاقتصادي وهذا أمر طبيعي.[1]

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

أدى التطور الذي لحق بالدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة إلى تعدد نشاطاتها ومن ثم إلى زيادة نفقاتها و تنوعها، ومن ثم فقد تعددت التقسيمات للنفقات العامة وذلك حسب مجموعة من المعايير. ويمكن جمعها في معيارين أساسيين: معيار نظري و معيار وضعي.

أولا: المعيار النظري في تصنيف النفقات العامة

ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها وحسب آثارها أو من حيث مقابلتها.

1.التقسيم من حيث مقابلتها:

تقسم إلى نفقات حقيقية وتحويلية:

[1]– فاطمة السويسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 51،53.

تعرّف النفقات الحقيقية بأنها الأموال التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل: رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها للقروض العامة.[1]

أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، كالإعانات التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية، حيث أنها تمثل تحويلا للموارد من جهات معينة من المجتمع عن طريق اقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب، إلى الجهات الأخرى في المجتمع والتي تمثلها الفئات الغير قادرة، عن طريق استخدامها بإنفاقها لصالحهم بشكل إعانات أو خدمات.[2]

من الملاحظ أن النوع الأول يؤدي إلى زيادة الدخل القومي لأنه يؤدي إلى خلق دخول جديدة الأصناف للدخول المكونة للدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن دورها يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ويمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة ومن خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل حيث تزداد الكفاءة الإنتاجية للعامل عادة إذا تقدم مستواه الصحي و التعليمي.[3]

2.التقسيم من حيث انتظامها ودوريتها:

تقسم إلى نفقات عادية وغير عادية :[4]

يمكن تعريف النفقات العادية بأنها تلك النفقات التي تظهر كل عام أو هي تلك التي تظهر بصفة دورية محددة ومتكررة، فهي تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة وعلى هذا الأساس يمكن تحديدها مقدما و مثال على ذلك الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والصحة والتعليم، وبالتالي فإنها تمول عن طريق الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم.

النفقات غير العادية يمكن تعريفها بأنها تلك النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي والغير المتوقع، أي أنها تلك النفقات التي تظهر الحاجة إليها في لحظات غير متوقعة ولذلك لا يمكن

[1]– محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص: 54.

[2]– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، الأردن، 2008، ص: 128.

[3]– محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

[4]– عادل العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

توقع حجمها كالنفقات الحربية ونفقات الكوارث الطبيعية والنفقات الاستثمارية كبناء جسر أو مصنع وبناء سد، وبالتالي فهي تموّل عبر الإيرادات الغير عادية كالقروض و الإصدار النقدي الجديد.

إن هذا التقسيم لم يعد يتلاءم مع المفهوم الحديث للمالية العامة، فالنفقات التي كان ينظر إليها كونها غير عادية أصبحت من النفقات المهمة و العادية التي تتكرر سنويا، حتى الإنشاءات الكبيرة قد لا تتكرر سنويا بذاتها ولكن تتكرر بنوعها، كما أن التكرار السنوي لم يعد أمرا مهما وخاصة بعد أن أصبحت الخطط الاقتصادية توضع لمدة سنوات.[1]

3.التقسيم من حيث الأغراض:

تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية، وعسكرية، وعليه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى:[2]

نفقات إدارية: وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت والمبادلات.

نفقات اقتصادية: وتشمل نفقات إدارة المشاريع، ونفقات إعانة المشاريع الاقتصادية، ونفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

نفقات اجتماعية: وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمية وصحية.... الخ.

نفقات مالية: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض دولية) وفوائده السنوية.

نفقات عسكرية: وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

4.التقسيم من حيث آثارها الاقتصادية:

هنا تقسم النفقات حسب علاقتها بالثروة القومية إلى نفقات مالية ونفقات جارية:[3]

[1]– محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

[2]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة السادسة، دار المسيرة، الأردن، 2014، ص ص: 266،267.

[3]– سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

النفقات الرأسمالية هي نفقات الدولة المخصصة للحصول على النفقات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات، هذه النفقات تسهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج القومي.

أما النفقات الجارية فهي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة، مثل الرواتب والأجور، هذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية.

5.التقسيم من حيث شكلها:

يكمن تقسيم النفقات العامة من حيث الشكل الذي تظهر به إلى أربعة أنواع أساسية:

أجور العاملين بالدولة وهي المبالغ التي تقدمها الدولة للعاملين لديها مقابل حصولها على خدماتهم. وينبغي مراعاة الحد الأدنى اللازم للمعيشة من هذه الأجور، حتى لا يلجئون إلى أساليب غير مشروعة لسد احتياجاتهم.[1]

أما أثمان الأشياء والأدوات التي تشتريها الدولة فهي المبالغ التي تدفعها الدولة مقابل الحصول على سلع مختلفة، وكل ما يلزمها من أدوات وأثاث ووسائل مادية وما تحتاجه لتنفيذ الأشغال العامة.

أما فيما يخص الإعانات فهذا النوع من الإنفاق حديث العهد، ويهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية معينة كإعطاء إعانات لمساعدة الصناعات الوطنية لتصمد أمام منافسة السلع الأجنبية وإعطائها لأفراد وهيئات عامة يقومون بأعمال ذات نفع عام.[2]

كما أن تسديد فوائد وأقساط الدين العام يعتبر أحد أنواع النفقات العامة، وعملية الإنفاق هذه إضافة إلى أنها تحكمها شروط الاقتراض المعلنة وقت عرض القرض، إلا أنه قد تكون للحكومة غايات أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية، بحيث يمكن الحكومة أن تستخدم عملية الإنفاق هذه من حيث موعد السداد أو كميته كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة المالية لتحقيق أثرا مرغوبا في الاقتصاد القومي كأن تكون جزءا من سياسة اقتصادية توسعية عندما يسير الاقتصاد نحو الانكماش والكساد أو جزء من سياسة اقتصادية انكماشية عندما يعاني الاقتصاد القومي من ضغوط تضخمية.[3]

---

[1]– سعيد علي العبيدي، **نفس المرجع السابق**، ص: 68.

[2]– محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 35.

[3]– سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

ثانيا: المعيار الوضعي في تصنيف النفقات العامة

تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى أقسام متعددة، تختلف في كثير منها عن التقسيمات النظرية، وقد حدث تطور كبير على التقسيمات الوضعية أيضا تبعا للتطور العام الذي حصل في الفكر المالي ومهام الدولة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التطور الاجتماعي و الاقتصادي و التقني الذي وصلت إليه ومن هذه التقسيمات نجد التقسيم الإداري والتقسيم الوظيفي والتقسيم الاقتصادي:

فيما يخص التقسيم الإداري للنفقات العامة فهو يقوم على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.[1]

أما التقسيم الوظيفي فهو يقوم على أساس نوع من الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بغض النظر عن الجهة التي تقوم بها وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة وتبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة.[2]

أما فيما يخص التقسيم الاقتصادي فهو يقوم على أساس المهام المختلفة للدوائر الحكومية، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة... إلا أنّه من الأفضل أن يجري التقسيم بالأخذ بعين الاعتبار المظاهر الاجتماعية والاقتصادية كما يلي:[3]

- النفقات اللازمة لسير الإدارة و مختلف المصالح العامة مثل : الرواتب والأجور.
- نفقات التجهيز و الإنشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- نفقات التوزيع(إعادة توزيع الثروة) وتختلف هذه النفقات بحسب مجلات استخدامها و طبيعة أهدافها.

ونتيجة لهذه التقسيمات المختلفة فقد أصبحت معظم الدول تعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

[1]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37.

[2]- عادل العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

[3]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 57.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ظاهرة نمو وازدياد النفقات العامة في الدول ومختلف الأسباب المؤدية إلى ذلك، كما سيتم عرض الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المطلب الأول: تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة تسود كل دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، وكان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني "**أودلف فاجنر**" الذي قام بدراسة تطور نفقات الدولة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدولة مع التطور الاقتصادي للجماعة وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف الآن باسم **قانون فاجنر**، يتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع دور الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، وبعبارة أخرى فإن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي. وقد أرجع **فاجنر** هذه الزيادة من جهة للتوسع في الإنفاق على الوظائف الأساسية للدولة والعناية بأدائها بصورة أفضل، ومن جهة أخرى تحرص الدولة على القيام بوظائف جديدة وتقديم خدمات عامة إضافية لمواطنيها.[1]

كما تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة ليس من ناحية أسبابها فقط، ولكن أيضا من ناحية ما يترتب عليها من آثار على الإيرادات العامة، خاصة وأن الدولة لا تستطيع أن ترفع إيراداتها بغير حدود، ولا تستطيع الدولة أن تتجاوز حدودا معينة بالنسبة لفرض الضرائب أو زيادتها وإلا أخلت بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الحفاظ عليها وكذلك لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض دون أن تأخذ في اعتبارها طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على الوفاء بها ولا يعني أن كل زيادة في النفقات العامة لابد وأن يقابلها زيادة حتمية في عبء الضرائب لأن زيادة النفقات العامة تقتضي زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة العامة.[2]

---

[1]– بومدين بن نوار، **النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص ص: 41،42.

[2]– علي زغدود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

يمكن التميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة، الأسباب الظاهرية وهي الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها، والأسباب الحقيقية وهي الأسباب المؤدية إلى زيادة المنفعة المقابلة لنمو النفقات العامة.

أولا: الأسباب الظاهرية

المقصود بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات.[1] ومن أهم أسباب الزيادة الظاهرية تلك ما يلي:

1.اتساع مساحة الإقليم وزيادة عدد السكان:

فإذا قامت الدولة بضم إقليم جديد، فإن أرقام موازنتها ستزداد بمقدار نفقات وإيرادات الإقليم الجديد دون أن يكون هناك زيادة فعلية في عبء النفقات.[2] أما بالنسبة لزيادة عدد السكان فإن هذا العامل يختلف عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحته بل أنه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد سكانها.[3] كما قد يحدث تغير في هيكل السكان كارتفاع عدد المسنين ما يتطلب توفير الرعاية الصحية لهم وبالتالي زيادة النفقات المخصصة لقطاع الصحة، فمثل هذه النفقات تكون حقيقية لأنها رفعت من مستوى الخدمات وبالضرورة من نصيب الفرد فيها وعليه يمكن للتزايد السكاني أن يؤدي إلى نمو حقيقي في الإنفاق العام إذا كان على شكل تغير هيكلي.[4]

2.اختلاف طرق المحاسبة:

إن اختلاف طرق المحاسبة يؤدي في بعض الأحيان إلى أن تبدو النفقات العامة قد زادت زيادة كبيرة إذا ما قورنت النفقات العامة الواردة في موازنة حديثة بالنفقات العامة الواردة في موازنة قديمة، إلا أنه يتبين أن هذه

---

[1]– وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص: 111.

[2]– عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1971، ص: 45.

[3]– حسبن مصطفى حسين، **المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 23.

[4]– محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013–2014، ص: 34.

الزيادة ترجع إلى اختلاف طريقة قيد الحسابات وذلك أن القواعد المالية التي كانت متبعة في الماضي كانت تسمح لبعض الإدارات والمصالح أن تقوم بتغطية نفقاتها مما تحصل عليه من إيرادات بحيث لا يظهر في الموازنة إلا صافي النفقات العامة التي لا تبدو في الموازنة بتفاصيلها نتيجة لعدم الأخذ بقاعدة عمومية الموازنة وللأخذ بتخصيص الإيرادات العامة لنفقات معينة، فلما تغير هذا الأسلوب وأصبح من القواعد المتبعة عند تحضير الموازنات قاعدة عمومية الموازنة التي تعني أن تظهر جميع إيرادات الدولة وجميع نفقاتها في موازنتها، ونتيجة للأخذ بهذا الأسلوب ظهرت في موازنات بعض الدول زيادة ضخمة في النفقات العامة، وهذه الزيادة الظاهرية لا تمثل الحقيقة وإنما يرجع هلك إلى الأخذ بقاعدة عمومية الموازنة العامة.[1]

3.انخفاض قيمة النقود:

ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور.[2]

ثانيا: الأسباب الحقيقية

المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة، وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام.[3] ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام فيما يلي:

1.الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية للتزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، الذي يمكّن الدولة في العصر الحديث من زيادة مقدار ما تقتطعه منه الدولة في صورة تكاليف.

[1]– علي زغدود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 42،43.

[2]– وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 112.

[3]– **نفس المرجع**، ص ص: 111،112.

كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات إما الحصول على موارد لخزانة الدولة وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار.

ومن ناحية أخرى فإن محاربة الكساد بكل آثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

كذلك فإن التنافس الاقتصادي الدولي أيا كان سببه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[1]

2.الأسباب الإدارية:

ترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، ونتيجة للتطور الاجتماعي والسياسي خلق العديد من الوزارات والإدارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات والإشراف على المشروعات الحكومية.[2]

كما أن قلة الوعي لدى أفراد المجتمع يجعلهم يجهلون القوانين والأنظمة مما يتطلب المزيد من الموظفين للإرشاد والرقابة. ولأخلاق الموظفين ونزاهتهم وإخلاصهم أثر في حجم النفقات العامة، فعند التزام النزاهة والحرص على الأموال العامة يؤدي ذلك إلى خفض النفقات العامة، أما إذا انتشرت السرقة والرشوة واستغلال المناصب الإدارية فهذا يؤدي إلى ازدياد النفقات العامة.[3]

3.الأسباب السياسية:

وأهم هذه العوامل أو الأسباب انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية. وبيان ذلك، أنه يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل

[1]– زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 61.

[2]– حسين مصطفى حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

[3]– سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 86.

والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، هذا فضلا عن أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، ويترتب على هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة. كذلك يؤدي مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما يحكم به على الدولة من تعويضات. ومن ناحية أخرى، فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، أدى إلى زيادة الإنفاق العام.[1]

4.الأسباب الاجتماعية:

أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...الخ. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف. كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطالبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.[2]

5.الأسباب العسكرية:

إن تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي من أهم وظائف الدولة قديما وحديثا، وهذا يتطلب نفقات عامة لشراء الأسلحة والمعدات وبناء المصانع الحربية ودفع رواتب العسكريين ومكافآتهم التقاعدية...الخ، كما أن التقدم التكنولوجي وسباق التسلح والصراعات الإقليمية أدت إلى سعي الدول لامتلاك الجديد في هذا المجال لتحافظ على أمنها ومصالحها من الاعتداء الخارجي.[3]

6.الأسباب المالية:

ومن أهم الأسباب المالية نجد سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر، مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق العام، هذا فضلا عما تستتبعه

[1]– عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 101.

[2]– زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[3]– سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 87.

خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من زيادة في النفقات العامة، كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة.[1]

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن التوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثار متعددة في مختلف الميادين، فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا آثارا غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

ونقصد بها الآثار على النشاط الاقتصادي لبلد ما، وهي ناتجة عن استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكميات الاقتصادية الكلية مثل: الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني، فضلا عن آثارها على التشغيل والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي.[2]

1.آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

يتوقف الإنتاج الوطني على نوعين من العوامل: أولهما القوى المادية للإنتاج، وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية، وثانيهما العوامل الاقتصادية وتنصرف إلى الطلب الفعلي.

فمن ناحية تؤدي النفقات العامة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج، وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كماً وكيفاً. ومن ناحية أخرى، يكون الإنفاق العام جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلي، لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك والاستثمار.[3]

---

[1]– عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 102.

[2]– محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009، ص: 47.

[3]– زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 69،70.

وعلينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة حتى يتبين لنا آثار الإنفاق العام، فالبنسبة للنفقات الاستثمارية نجدها تعمل على تكوين رؤوس الأموال العينية لاستعمالها في الاستثمار، فتكون صور هذا الإنفاق مباشرة بقيام الدولة بالإنتاج أو عن طريق تقديم الإعانات سواء لمؤسسات عمومية أو خاصة لتحقيق هدف معين. أما فيما يخص النفقات الاجتماعية مثلا نجدها تشمل النفقات التحويلية والحقيقية فلهذا النوع من النفقات آثار على الإنتاج الوطني والتي قد تأخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات لأصحاب الدخول المنخفضة لدعم القدرة الشرائية وبالتالي التأثير على الاستهلاك والذي بدوره يحرك عجلة الإنتاج في الأخير.[1]

2.آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

يقصد بها تلك الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب الاستهلاكي. حيث تظهر هذه الآثار من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لأجهزتها، كما تظهر من خلال الأجور التي تدفعها الدولة لموظفيها الأمر الذي يمكّنهم من الإنفاق الاستهلاكي، كما أن توزيع الدولة لدخول تخصص كليا أو جزئيا للاستهلاك يؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي.[2] وهذت ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك القومي عن طريق تحديدها لحجم الرواتب والأجور، والإعانات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يفيد الدولة في ترتيب سياسة النفقات العامة، في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي يقصد تحقيقها.[3]

3.آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار:

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى الأسعار باستخدام النفقات العامة تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا. فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها.

[1]– محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 100،101.

[2]– حسين محمد سمحان وآخرون، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2010، ص: 157.

[3]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005، ص: 99.

وتلعب المعونات الاقتصادية لدعم الأسعار دورا هاما في كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[1]

4.آثار النفقات العامة على مستوى العمالة:

من بين الأمراض التي تعاني منها اقتصاديات مختلف البلدان سواء المتقدمة أو النامية هو مشكل البطالة الذي يشكل تحدي لحكومات هذه البلدان، فنجد التشغيل الكامل من بين أهداف السياسات الاقتصادية في محاربة البطالة بحيث يعتبر عنصر العمل من عناصر الإنتاج، هذا الأخير يعتمد بدوره على الطلب الكلي أو زيادة الإنفاق الكلي الأمر الذي ركز عليه كينز وأبرز أهمية زيادة الإنفاق الحكومي في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة على أن يكون هناك قدر من المرونة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين مختلف فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل وإلا سينعكس الإنفاق العام فقط على زيادة الطلب دون زيادة الإنتاج ورفع مستوى العمالة والذي ينعكس بدوره سلبا من خلال ارتفاع المستوى للأسعار.[2]

5.آثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بكيفية توزيع الدخل الوطني هو كيفية توزيع الدخل الوطني على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج ومقدرة هذا الفرد على توظيف هذه العناصر الإنتاجية.

لقد أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق إلى اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وأدى تنامي دور جماعات الضغط المحلي مثل: النقابات العمالية وغيرها إلى إجبار الدول على التدخل بهدف تخفيف حدة التفاوت بين مستويات الدخل بين الأفراد.[3]

وقد يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني إما مباشر أو غير مباشر، ويكون مباشر من خلال زيادة القدرة الشرائية لبعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو يكون غير مباشر عن طريق

---

[1]– عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 196،197.

[2]– رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011–2012، ص: 36.

[3]– محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2014، ص: 79.

تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات مجانا أو بسعر أقل من سعر تكلفته وذلك بدفع إعانات استغلال المشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات.[1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، أما أثر المعدل فيطلق عليه الاستثمار المولد، وسنتطرق لأثر النفقات العامة غير المباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل:[2]

1.أثر المضاعف:

يمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة النفقات العامة التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذي بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، وهذا الادخار يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دورة الدخل توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج–الدخل–الاستهلاك–الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة لذلك سمي بالمضاعف.

2.أثر المعجل:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل، وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني،

[1]– محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 106.

[2]– أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 105.

فزيادة النفقات العامة بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر.

وبعد التطرق إلى أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة، سوف يتم التطرق إلى أحد أنواع النفقات العامة والمتمثلة في الإعانات باعتبارها موضوع هذه الدراسة هذا من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الإعانات

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظرا لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

المطلب الأول: جوهر وطبيعة الإعانات

يمكن تعريف الإعانات على أنها ما تنفقه الدولة من أموال دون أن تحصل على أي سلعة أو خدمة مقابل ذلك.[1]

كما تعرف على أنها المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات.[2]

كما تعتبر الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات.[3]

ويمكن أن نميز بين شكلين من الإعانات:[4]

أولا: الإعانات النقدية

وهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل الدولة في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة.

ثانيا: الإعانات العينية

هي تلك النفقات العامة التي تتكبدها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب أو للطبقات الفقيرة.

---

[1]– عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992، ص: 127.

[2]– مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 214.

[3]– محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[4]– حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص: 291،292.

والإعانات بمفهومها التقليدي تشجع من حصل على المبالغ ليزيد استهلاكه، وتشجع المنتج الذي حصل على المبالغ ليزيد الإنتاج، أي هي أداة تدخل هامة تستطيع الدولة من خلالها نقل الاقتصاد من حالة إلى أخرى، فالدول المتقدمة استخدمت الإعانات لتدعيم زيادة الإنتاج وتنوعه، الأمر الذي أدى للوصول لحالة العرض المرن، وبالمقابل قامت بتقديم إعانات للمستهلكين للتأثير على الطلب، أي زيادة الطلب ليستهلك السلع والخدمات الوطنية، فأدى ذلك لخلق حالة رواج داخلية دون الاعتماد على العالم الخارجي في تطوير الاقتصاد.

أما الدول النامية فهي لم تستخدم سوى سياسة تشجيع الطلب عن طريق ما تقدمه من إعانات سعرية وخاصة للمواد الغذائية، لذلك بقي لديها العرض غير مرن وحصل التضخم.[1]

المطلب الثاني: أنواع الإعانات

تنقسم الإعانات إلى قسمين هما:

أولا: الإعانات الاجتماعية

وهي النفقات التي تنفقها الدولة وتهدف منها إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، وتتمثل بالنفقات التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين والعجزة لمساعدتهم على مواجهة تكاليف المعيشة، ومن أمثلتها أيضا الرواتب التقاعدية، ونفقات التأمين الصحي واشتراكات الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية للمحتاجين من المواطنين والمساعدات الممنوحة للنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية.[2]

ثانيا: الإعانات الاقتصادية

وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثالها الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض وجعلها في متناول الجميع.[3]

[1]– محمد بلوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 84،85.

[2]– جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص: 49.

[3]– نوازد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 38.

ويفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية بحسب الهدف من الإعانة بين إعانات الاستغلال، إعانات تحقيق التوازن، إعانات التجهيز، وإعانات التجارة الخارجية:[1]

1.إعانات الاستغلال:

وهي الإعانات التي يقصد منها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة بقصد تحقيق الاستقرار في الأثمان ولتفادي مخاطر التضخم. ومن أجل ذلك، تمنح الإعانة في مرحلة معينة من مراحل دورة الإنتاج، بقصد وصول السلعة إلى يد المستهلك في المرحلة النهائية بثمن أقل من ثمن تكلفتها. ويترتب على ذلك حدوث تباين بين السعر الاقتصادي للسلعة والسعر الاجتماعي لها. فهي تعد إعانة غير مباشرة لمستهلكي هذه السلع ويكون مقدارها معلوما مقدما للمشروعات التي تتلقاها.

وقد تمنح هذه الإعانات لبعض المنتجين بغرض المحافظة على مستوى معين من الدخل، فتعطى الإعانة في كل حالة يكون فيها ثمن السلعة في السوق أقل من ثمن معين. وتقوم الدولة بدفع الفرق بين ثمن السوق المنخفض والثمن المحدد الذي يريده المنتجين، هذا الفرق يعد بمثابة إعانة يحصل عليها المنتج ضامنا بذلك ألا ينخفض دخله عن حد معين.

2.إعانات إعادة التوازن:

هي إعانات تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط، بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض سير أحد المشروعات ذات الفائدة العامة. كذلك قد تعطى هذه الإعانات بغرض تمكين بعض المشروعات من الانتقال من منطقة أو صناعة تعمل فيها بخسارة إلى منطقة أو صناعة أخرى تستطيع أن تحقق فيها ربحا.

3.إعانات التجهيز:

تمنح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين المشروع من تغطية نفقات التجهيز، أو لإضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، أو لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج. وتتم هذه الإعانات إما عن طريق تقديم رأس مال مجانا أو عن طريق تقديم قروض للمشروع بسعر فائدة منخفضة أو بشروط دفع ميسرة. وهذه الإعانات تعطى في مرحلة الإنشاء وقبل البدء في المرحلة الإنتاجية، بحيث يكون من شأنها تقليل الوقت اللازم لقيام

[1]– سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 40،43.

المشروع أو وصوله إلى الحجم الأمثل، فإنها يمكنها أن تؤدي بطريقة غير مباشرة وفي مرحلة لاحقة إلى خفض نفقة الإنتاج وبالتالي خفض ثمن بيع المنتجات.

4.إعانات التجارة الخارجية:

ويتعلق هذا النوع من الإعانات بالتجارة الخارجية التي تتمثل أساسا في نمط الاستيراد والتصدير أو حجمه أو التوزيع الجغرافي له. والغرض من تقرير هذه الإعانات هو تحقيق آثار تتعلق بالاقتصاد الوطني في مجمله، وعادة ما تتم في صورة تشجيع نوع معين من الصادرات، أو تشجيع استيراد نوع معين من السلع والخدمات، لأنه يعتبر من السلع الإنتاجية (مواد أولوية) أو لكونه من السلع الاستهلاكية الضرورية.

المطلب الثالث: أهداف الإعانات

تهدف الإعانات إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي بدورها لتحسين ظروف الحياة للمواطنين، وتحقيق اللحمة السياسية في إطار النظام الاقتصادي القائم، وأهم هذه الأهداف:

- تهدف الإعانات إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية، وذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بالأسعار المنخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأجور متدنية.
- تشجيع الإنتاج الزراعي، فإن أكثرية دول العالم تدعم الزراعة والإنتاج الزراعي وذلك لتأمين المواد الغذائية للسكان بأسعار متدنية في إطار الأمن الغذائي الوطني.
- تشجيع الإنتاج الصناعي وتشجيع الاستثمار، فتقديم الخدمات الاستثمارية بصفة مجانية أو شبه مجانية يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية ويؤدي ذلك لزيادة حجم المنتجات الصناعية وبأسعار مقبولة في الاقتصاد الوطني.
- زيادة إنتاج سلع التصدير، فدعم قطاع الصناعات التصديرية بالأموال أو بالخدمات أو بالمواد الأولية يؤدي لزيادة الإنتاج، لأن صناعات التصدير تستخدم المواد الأولية الوطنية، والعمالة الوطنية وهي تساهم في زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.
- تهدف الإعانات لإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فإذا كانت بعض القطاعات تعاني من العجز فإن الإعانات ستساعد هذه القطاعات على زيادة الإنتاج أو التحسن، وبالتالي يمكن أن تتطور جميع

القطاعات مع بعضها البعض، أي تقديم الإعانات للقطاعات ذات الإنتاجية المتدنية يساعدها على زيادة الإنتاج والنمو كباقي القطاعات.[1]

- تهدف الإعانات إلى تحسين الروابط بين أفراد الجماعة والتخفيف من حدة العناء الإنساني الذي يرجع في غالبيته لأسباب اقتصادية بحته.[2]

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإعانات

حتى يمكن عرض الآثار الاقتصادية للإعانات يجب التفرقة بين الإعانات النقدية والعينية:

أولا: الآثار الاقتصادية للإعانات النقدية

ينعكس تأثير الإعانات النقدية التي تمنح لأفراد المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل أولا وعلى حجم الاستهلاك والادخار في القطاع العائلي ثانيا. ومن الواضح أن التأثير الأرجح لهذا النوع من الإعانات هو زيادة كمية المعروض من ساعات العمل. فالمستفيدون من هذه النفقة من أفراد الطبقات الفقيرة تمكنهم الإعانة من تحسين مستوى معيشتهم وحالتهم الصحية ومن ثم تزداد قدرتهم على العمل وترفع كفاءتهم الإنتاجية. وقد يستخدم رب الأسرة الإعانة النقدية للإنفاق منها على تعليم أبنائه وتأهيلهم مهنيا فيزداد بذلك المعروض من ساعات العمل الماهر وتزداد الكفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والقادمة معا.[3]

أما فيما يتعلق بأثر منح الإعانات النقدية لأفراد المجتمع على حجم الاستهلاك والادخار في القطاع العائلي فيتوقف ذلك على نوعية الإعانة النقدية، فنجد أن بعض هذه الإعانات النقدية إنما تمنح للمستفيد في حالة انخفاض دخله الأصلي بسبب طارئ مثل: الإعانات التي تمنح في حالة البطالة أو الإجازات المرضية بدون أجر...الخ، وفي مثل هذه الحالات فإن الإعانة النقدية تعمل على الاحتفاظ بمستوى استهلاك الفرد وبالتالي بمستوى الطلب على السلع الاستهلاكية قريبا من نفس مستواه السابق قبل حدوث البطالة. ونجد أن بقية الإعانات النقدية إنما تمنح للمستفيد بالإضافة إلى دخله الأصلي بهدف رفع مقدرته الشرائية. ومن ثم فإن معظم الإعانات النقدية في هذه الحالة سوف تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع

[1]- محمد بلوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 86،87.

[2]- عبد المنعم فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

[3]- حامد عبد الحميد دراز، **السياسات المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص: 380،381.

الاستهلاكية، أما مستوى الادخار في القطاع العائلي فمن المنتظر ألا يتأثر تأثرا ملحوظا نظرا لاقتراب الميل الحدي للادخار لدى هذه الطبقات من الصفر.[1]

أما الإعانات النقدية التي تمنح لمنتجي القطاع الخاص فتنعكس آثارها الاقتصادية على حجم ومكونات الإنتاج وبالتالي على مستوى الطلب على عوامل الإنتاج، كما قد تؤثر على مستوى الأسعار للسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، كذلك فإن التوسع في استخدامها في أوقات الكساد قد يؤدي إلى القضاء على أو تخفيض حدة الأزمة الاقتصادية.

ولاشك في أن مدى التأثير على حجم الإنتاج وعلى أسعار السلع سيتوقف على عوامل كثيرة لعل أهمها مدى مرونة كل من منحنيات الطلب والعرض للسلعة المعانة وطبيعة تكاليف إنتاجها ودرجة المنافسة السائدة في السوق.[2]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للإعانات العينية

إذا ما قررت الدولة توفير كميات محددة من السلع التموينية مجانا أو بأسعار منخفضة لبعض أفراد المجتمع، فإنها ستقوم بشراء هذه السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على هذه المنتجات، الأمر الذي قد يدفع المنتج مع توافر المرونة اللازمة في الجهاز الإنتاجي إلى زيادة حجم إنتاجه وارتفاع مستويات التشغيل والعمالة وزيادة حجم الإنتاج القومي. وعندما تقوم الدولة بتوزيع هذه السلع على الطبقات الفقيرة من أفراد المجتمع فإنها تؤدي بذلك إلى تحسين مستوى معيشتهم وحالتهم الصحية ومن ثم تزداد قدرتهم على العمل وترتفع كفاءتهم الإنتاجية.

كما أن توفير الدولة لخدمات التعليم مجانا سيؤدي إلى توافر أعداد متزايدة من العلماء والاقتصاديين والمهندسين والإداريين والأطباء والمدرسين والفنيين وغيرهم من الكفاءات والخبرات الذين تتوقف على توافرهم نجاح خطط التنمية وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي.[3]

[1]– حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 298،299.

[2]– حامد عبد المجيد دراز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 285.

[3]– حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 325،327.

خلاصة الفصل:

اتضح من خلال هذا الفصل أن النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، ومن أجل تحقيق الهدف المرجو منها يخضع تقدير النفقات العامة لمجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها، بالإضافة إلى أن هناك عوامل تساهم في تحديد حجم النفقات العامة التي سوف تقوم الدولة بصرفها. كما اتضح أن ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات التي تعرفها أغلبية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية. كما أن النفقات العامة تحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك والأسعار والعمالة، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل.

كما اتضح كذلك أن الإعانات هي عبارة عن الإنفاق الذي تقوم به الدولة دون أن تحصل على أي سلعة أو خدمة مقابل ذلك، وهذا الإنفاق قد يكون إما إنفاق نقدي أو عيني، وهي تقسم إلى إعانات اجتماعية وإعانات اقتصادية وتتزايد أهمية هذا النوع من النفقات نظرا لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات من جهة وتحقيق التوازن الاقتصادي من جهة أخرى، كما أن الإعانات تحدث آثارا اقتصادية تتمثل أساسا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع استهلاكهم مما يؤدي إلى رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم بالإضافة إلى تأثيرها على حجم ومكونات الإنتاج ومستوى الأسعار للسلع.

وهكذا وفي هذا السياق يمكن إسقاط المفاهيم السابقة الخاصة بالسياسة المالية والموازنة العامة والإعانات على حالة الجزائر، وهذا ما يتم التطرق إليه في الفصل التالي والأخير.

الفصل الثالث

واقع سياسة الدعم في الجزائر للفترة 2000-2015

تمهيد:

لقد انتهجت الجزائر سياسة توسعية منذ بداية العقد الماضي وذلك بعد الرخاء المالي الذي شهدته نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي أثرت إيجابا على الإيرادات العامة وعلى معظم المؤشرات الاقتصادية، ونتيجة لتلك السياسة التوسعية قامت الجزائر بتكثيف سياسة الدعم التي تعد من بين أهم أسباب الزيادة في النفقات العامة، ورغم الانتعاش الذي سجلته أسعار البترول خلال العقد الماضي وبداية العقد الحالي إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في حين استمرت النفقات العامة في الزيادة الأمر الذي أدى انعكس على رصيد الموازنة العامة. وكون سياسة الدعم أحد أسباب زيادة النفقات فإنه يمكن القول أن لها أثر على عجز الموازنة العامة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة المالية في الجزائر، وفي المبحث الثاني إلى واقع الموازنة العامة، أما في المبحث الثالث يتم التطرق إلى واقع الدعم في الجزائر وكل ذلك خلال الفترة 2000-2015، وفي الأخير يتم التطرق إلى أهم الإجراءات المقترحة لعلاج مشكلة الدعم وعجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

لقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 السبب الرئيسي والحافز على الشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث بلغ معدل البطالة 29,8% من القوة العاملة، وكذا معدلات نمو سالبة في إنتاج قطاعات الفلاحة -1,15% والصناعة-1,57%، في حين كان معدل التضخم منخفض بلغ 0,3% سنة 2000[1]، كل هذه الظروف كانت مساعدة على تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب شغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا.

أما مدة البرنامج فكان يمتد على أربعة سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج و هو ما يعادل 7,5 مليار دولار من أجل إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني[2]، وكان هذا يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات خلفية كينزية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى[3]، كما قد تضمن البرنامج المجالات التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]- أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 250.

[2]- محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2001-2014)**، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص: 57.

[3]- داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص: 134.

جدول رقم(1):

هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة:مليار دج

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع"المبالغ"	المجموع"النسبة المئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية.	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20.3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45,0	%8,6
المجموع	213,1	178,3	113,2	20,5	525,1	%100

المصدر: أحمد ضيف، **أثر السياسة على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 251.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة:

أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد استفاد بأكبر نسبة والمتمثلة في 40,1% وهو ما يعادل 210,5 مليار دج، وهذا نظرا لكون أن معظم المشاريع في مجال الأشغال الكبرى والبنى التحتية قد توقفت خلال الفترة السابقة لذلك ارتأت الدولة من جديد إلى الاهتمام بهذا القطاع من أجل توفير مناخ استثماري ملائم، بالإضافة لما يمثله هذا القطاع خاصة الطرقات والسكك الحديدية كونها شريان الاقتصاد، إضافة إلى الروابط الأمامية والخلفية التي يوفرها مع القطاعات الأخرى فضلا عن استيعابه للقوة العاملة.

ثم يأتي بعدها مجال التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8% وهو ما يعادل 204,2 مليار دج، وهذا من أجل إحداث توازن بين مناطق الوطن وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كذلك سيؤدي الاهتمام برأس المال البشري وتوفير التعليم والصحة إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يستفد إلا من 12,4% أي ما يعادل 65,4 مليار دج، وهذه النسبة الضئيلة ترجع لكون أن هذا القطاع قد استفاد من دعم سنة 2000 وهو برنامج خاص مستقل تماما عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. والباقي8,6% وهو ما يعادل 45 مليار دج فقد خصص لتمويل السياسات المصاحبة لهذا البرنامج والهادفة إلى دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية الخاصة والعامة.

أما فيما يخص مدة تنفيذ المشروع فكانت أربعة سنوات، إلا أنه يلاحظ بأن أكبر من 75% من البرنامج كانت مقررة في السنوات الأولى والثانية من البرنامج، وهذا ما يؤكد حرص الدولة على تنفيذ البرنامج في أقصر مدة ممكنة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، والتي عرفت تدهورا في جميع الميادين خلال العشرية السوداء.[1]

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:[2]

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3,8% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6,8%.
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عند نهاية الفترة.
- إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات والشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو 2005-2009

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.[3]

وبما أن هذا البرنامج تكميلي للبرنامج الأول فإنه يهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. وقد خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول

[1]- أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 252.

[2]- سمية زويش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

[3]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

حيث قدر ب 4202,7 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار وهذا على أثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول، ولقد وجه هذا المبلغ إلى مجموعة من المجالات الأساسية المتمثلة أساسا في التنمية المحلية والقطاعات الواعدة والإستراتيجية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة إلى برنامج تطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال، والجدول التالي يبين لنا أهم المجالات المستفيدة من هذا البرنامج:

جدول رقم (2):

المجالات المستفيدة من برنامج دعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ "مليار دج"	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,05	45,41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,85
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,19
المجموع	4202,7	100

المصدر: أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 255.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة وعزم الدولة على كسب رهان الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وذلك في شكل المحاور التي يشملها كمل يلي:

- **تحسين ظروف معيشة السكان:** يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45% أي ما يعادل 1908,5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم

في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 555 مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بنسبة 141 مليار دج.

- **تطوير المنشآت الأساسية:** احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40,52% وهو ما يعادل 1703,1 مليار دج من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه السنة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية.

حيث وزعت هذه القيمة على أربعة قطاعات فرعية كما يلي: النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، الماء 393 مليار دج، تهيئة الإقليم 10,15 مليار دج.[1]

- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** لم يخصص لها سوى 8% من قيمة البرنامج الإجمالي، وخصص أغلبها (89%) لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة.
- **برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** خصص لها 203,9 مليار دج أي 4,8% من إجمالي البرنامج، وذلك قصد تطوير الخدمات في مختلف القطاعات كقطاع العدالة، المالية، التجارة...الخ.[2]

من خلال ما سبق يلاحظ أن هذا البرنامج قد ركز على جانبين أساسيين هما تحسين ظروف معيشة السكان أولا، وتطوير المنشآت الأساسية ثانيا، وبالتالي فإن هناك تشابه كبير في المحتوى بين برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009، حيث أن كلاهما أعطوا الأولوية لقطاع المنشآت الأساسية وقطاع التنمية المحلية والبشرية.

[1]- سمية زويش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 84،85.

[2]- أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 255،256.

ومن أهم نتائج هذا البرنامج ما يلي:[1]

- بلغ الاحتياطي النقدي 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.
- من أهم نتائج البرنامج هو الخروج من شبح المديونية.
- تطور هام في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع.
- تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.
- كما شهد كل من قطاع السكن وقطاع الصحة توسع هام، فقد سمح هذا البرنامج بإنجاز 1045269 سكن أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد شهد تطور على مستوى الهياكل الصحية.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني" 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014 والذي خصص له حوالي 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار. وهو يشمل شقين اثنين هما:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 9700 مليار دج.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

هذا البرنامج يعكس حرص الدولة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001. وقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على التعليم والصحة، إضافة إلى

[1]- حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 88،91.

[2]- **بيان اجتماع مجلس الوزراء** المنعقد يوم 24 ماي 2010.

المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية[1]، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3):

التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دج

القطاع	القيمة "مليار دج"	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشآت الأساسية	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	360	1,76
المجموع	20412	100

المصدر: أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 260.

من خلال الجدول يلاحظ:

أن هذا البرنامج أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج (49%) وهو ما يعادل 10122 مليار دج، وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية، كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك حيث قدرت النسبة المخصصة لهذا القطاع ب 31,59% وهو ما يعادل 6448 مليار دج، وهذا لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو. أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة ولكنها ضئيلة

[1]- سمية زويش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 87،88.

مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشآت الأساسية اللذين مثلا في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.[1]

والملاحظ من هذا البرنامج بأن الجزائر خصصت غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها من أجل دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وبعد توضيح تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، سوف يتم التطرق إلى واقع الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا من خلال المبحث الموالي.

[1]- أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 261،262.

[2]- سمية زويش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 90.

المبحث الثاني: واقع الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

لقد كان للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 أثرها الواضح على الوضعية العامة للموازنة، فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام من جهة، أما من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال هذه الفترة انتعشت أسعار البترول مما انعكس إيجابا على الوضعية المالية للدولة. وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تطور كل من النفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

يمكن توضيح تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من خلال الجدول التالي الذي يظهر رصيد الموازنة إضافة إلى نسبته من PIB وهذا كما يلي:

جدول رقم (4):

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دج

سنوات	الإيرادات العامة				النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة	PIB	رصيد الموازنة/PIB
	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات						
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة					
2000	1213.2	76,9	364.9	23,1	1178.1	1578.1	400.0	4123.5	9,7
2001	1001.4	66,5	488.5	32,4	1321.0	1505.5	184.5	4260.8	4,3
2002	1007.9	62,9	595.2	37,1	1550.6	1603.3	52.6	4537.7	1,2
2003	1350.0	68,4	624.3	31,6	1690.2	1974.4	284.2	5264.2	5,4
2004	1570.7	70,4	652.5	29,3	1891.8	2229.7	337.9	6150.4	5,5
2005	2352.7	76,3	724.1	23,5	2052.0	3082.5	1030.6	7563.6	13,6
2006	2799.0	76,9	840.5	23,1	2453.0	3639.8	1186.8	8514.8	13,9
2007	2796.8	75,8	890.9	24,2	3108.5	3687.8	579.3	9408.3	6,2
2008	4088.6	78,8	1101.8	21,2	4191.0	5190.5	999.5	11043.7	9,1
2009	2412.7	65,6	1263.3	34,4	4246.3	3676.0	570.3-	9968.0	5,7-
2010	2905.0	66,1	1487.8	33,9	4466.9	4392.9	74.0-	11991.6	0,6-
2011	3979.7	68,7	1810.4	31,3	5853.6	5790.1	63,5-	14588.5	0,4-
2012	4184.3	66,0	2155.0	34,0	7058.1	6339.3	718.8-	16208.7	4,4-
2013	3678.1	61,7	2279.4	38,3	6024.1	5957.5	66.6-	16650.2	0,3-
2014	3388.4	59,0	2349.9	41,0	6995.7	5738.4	1257.3-	17242.5	7,3-
2015	2373.5	46,5	2729.6	53,5	7656.3	5103.1	2553.2-	16591.9	15,4-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2005، 2008، 2012، 2013، 2015.

من خلال الجدول يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

يمكن القول أن انتعاش الإيرادات العامة قد انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة للدولة حيث حققت الموازنة العامة فائض خلال السنوات 2000-2008، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة فائضا قدر ب

400.0 مليار دج وارتفع هذا الفائض ليصل إلى الذروة خلال سنتي 2005 و2006 حيث بلغ 1186.8 مليار دج مقابل 1030.6 مليار دج سنة 2005، وكنسبة من PIB قدر رصيد الموازنة العامة ب 9,7% سنة 2000 مقابل13,9% سنة 2006. أما خلال سنتي 2007 و2008 فقد تراجع رصيد الموازنة ليصل إلى 999.5 مليار دج مقابل 579.3 مليار دج سنة 2007 وقد كان هذا التراجع سنة 2007 نتيجة الانخفاض الطفيف في إيرادات المحروقات وتزايد النفقات العامة في نفس الوقت.

وتعتبر سنة 2009 نقطة تحول في رصيد الموازنة وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج أساسا عن انخفاض الطلب العالمي عن النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات المحروقات وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة ما أدى إلى حدوث العجز في موازنة الدولة الذي قدر ب -570.3 مليار دج. إلا أنه في سنة 2010 أخذت أسعار البترول في الارتفاع من جديد الأمر الذي أدى إلى تحسن إيرادات المحروقات التي أدت بدورها إلى انخفاض العجز الموازني حيث قدر ب -74 مليار دج.

كما أن الارتفاع القوي لأسعار البترول في سنتي 2011 و2012 في ظرف تميز بالزيادات المعتبرة في المصاريف الجارية للموازنة العامة قد ساهم في استمرار العجز الموازني ليبلغ سنة 2012 -718.8 مليار دج، وبعد قرابة عشرية من الفائض سجل رصيد الموازنة عجزا بواقع 4,4% من PIB سنة 2012 بعدما كان يمثل نسبة 5,7% سنة 2009 وهي سنة الصدمة الخارجية.

إلا سنة 2013 قد شهدت تقلص هام في عجز الموازنة العامة نتيجة لانخفاض معتبر في النفقات العمومية إذ بلغ-66.6 مليار دج، بينما سجلت سنة 2015 عجزا في الموازنة للسنة السابعة على التوالي وقد بلغ الذروة ليصل إلى -2553.2 مليار دج وهو يمثل نسبة 15,4% من PIB مقابل عجز قدره -1257.3 مليار دج سنة 2014، وقد نتج هذا هذا الارتفاع الكبير للعجز سنة 2015 عن الانخفاض في إيرادات الموازنة بمقدار-11,1% والمرتبطة أساسا بالانخفاض في إيرادات المحروقات وعن الارتفاع في النفقات العامة بمقدار 9,4%.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

تعتبر الإيرادات العامة عصب الأساس للموازنة العامة للدولة فهي التي تضع الأسس الرئيسية للسياسة الميزانية، ومع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعشت معها إيرادات الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا منذ 2000 إلى غاية 2012 وهو ما انعكس إيجابا على وضعية الموازنة العامة

للدولة. وسوف يتم التطرق إلى تطور مكونات الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء إيرادات المحروقات أو إيرادات خارج محروقات.

أولا: إيرادات المحروقات

كما هو واضح من خلال الجدول السابق (4) لقد شهدت إيرادات المحروقات ارتفاعا كبيرا للفترة ما بين 2000-2008 وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو ما انعكس إيجابا على إيرادات الدولة، فقد بلغت إيرادات المحروقات 1213.2 مليار دج سنة 2000 بينما انخفضت إلى 1001.5 مليار دج سنة 2001 جراء تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

ونتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره استمرت إيرادات المحروقات في الارتفاع أين وصلت إلى 4088.6 سنة 2008 وهي أقصى قيمة سجلتها إيرادات المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث وصلت نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي الإيرادات إلى 78,8% وهو ما يدل على أن الدولة تعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الإيرادات بحيث أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات العامة تزداد من سنة لأخرى وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول. وبسبب الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا فقد انخفضت قيمة هذه الإيرادات سنة 2009 إلى 2412.7 مليار دج، وبعد هذا الانخفاض عاودت الارتفاع مرة أخرى سنة 2010 لتصل إلى 2905.0 مليار دج وقد مثلت نسبة 66,1% من إجمالي الإيرادات.

بينما عاودت الانخفاض من جديد سنة 2013 لتصل إلى 3678.1 مليار دج لتمثل نسبة 61,7% من إجمالي الإيرادات العامة مقابل 66,0% سنة 2012. وقد استمرت إيرادات المحروقات في الانخفاض منتقلة من 3388.4 مليار دج سنة 2014 إلى 2373.5 مليار دج سنة 2015، بحيث شكلت نسبة 46,5% من إجمالي الإيرادات سنة 2015 ويعود هذا الانخفاض الكبير في إيرادات المحروقات خلال السنوات الأخيرة خاصة سنتي 2014 و2015 إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

ثانيا: الإيرادات خارج المحروقات

لقد شهدت الإيرادات خارج المحروقات تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، فقد وصلت سنة 2005 إلى 724.1 مليار دج مقابل 364.9 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع أساسا إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية التي وصلت إلى 642.2 مليار دج سنة 2005 وتعود الزيادة في الإيرادات الضريبية إلى الارتفاع في كل من

الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على المداخيل والأرباح، أما الإيرادات غير الضريبية فقد بلغت 81.2 مليار دج سنة 2005.

أما سنة 2008 فقد سجلت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاعا قدر ب 210.9 مليار دج بحيث قدرت ب 1101.8 سنة 2008 ورغم ارتفاعها المستمر إلا أنها لا تمثل إلا 21,2% من مجموع الإيرادات، وهذا نتيجة الارتفاع في الإيرادات الضريبية إلى 895.4 مليار دج وقد سجلت هذا الارتفاع من طرف الضرائب على الدخل والسلع والخدمات التي تساهم بنسبة كبيرة جدا في الإيرادات الضريبية، أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فقد سجلت ارتفاعا هي الأخرى حيث وصلت إلى 126.7 مليار دج سنة 2008. وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات خارج المحروقات 2155.0 مليار دج مقابل 1810.4 مليار دج سنة 2011، وقد مثلت نسبة 34,0% من إيرادات الموازنة العامة بعد ما كانت 31,3% سنة 2011.

وقد بلغت الإيرادات خارج المحروقات 2729.6 مليار دج سنة 2015 مقابل 2349.9 مليار دج سنة 2014 وهي تمثل 53,5% من إيرادات الموازنة الكلية بعد ما كانت 41,0% سنة 2014 وخاصة بعد انخفاض الجباية البترولية، وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية سنة 2015 لتبلغ 2354.7 مليار دج وهذا نتيجة زيادة الضرائب على المداخيل والأرباح، أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية التي كانت تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، فقد ارتفعت من 258.5 مليار دج سنة 2014 إلى 374.9 مليار دج سنة 2015، وقد نتج هذا الارتفاع عن الارتفاع في إيرادات ممتلكات الدولة والإيرادات المختلفة التي انتقلت من 76 مليار دج إلى 247.5 مليار دج مؤدية بذلك إلى رفع حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: واقع النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

قبل التطرق إلى تطور النفقات العامة سوف يتم توضيح كيفية تبويب النفقات العامة في الجزائر.

أولا: تبويب النفقات العامة في الجزائر

لقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيفات النفقات العامة في الجزائر بحيث تشتمل على نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

1.نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ. وهذا النوع من النفقات العامة موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.[1] تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[2]

أ.الباب الأول: أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات

يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وكذا مختلف النفقات العامة المحسومة من الإيرادات.

ب.الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

وهي تشمل على النفقات الضرورية لإدارة المؤسسات السياسية (البرلمان، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، الأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية...)، كما تتضمن اعتمادات إجمالية يتم اللجوء إليها عند الحاجة من أجل تدعيم ميزانية بعض الوزارات.

ت.الباب الثالث: وسائل المصالح

يجمع هذا الباب الاعتمادات المخصصة لإدارة جميع مصالح الوزارات، وهي تحتوي على نفقات المستخدمين.

ث.الباب الرابع: التدخلات العمومية

يجمع هذا الباب تدخلات الدولة في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي. أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.[3]

---

[1]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 66.

[2]- يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص: 62،64.

[3]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

2. نفقات الاستثمار:

هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري. في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي. وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا اضطرت الدولة إلى التدخل للتخفيف من حدته، وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم من الحصول على سكن لائق.[1]

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في قانون المالية السنوي حسب القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأس المال. ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.[2]

إذا ميزانية الدولة في الشق الخاص بالنفقات العامة تظهر في نوعين من النفقات بالنسبة لكل سنة مالية: نفقات التسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار. وهكذا يكون المشرع الجزائري قد أخذ بتقسيم النفقات العامة إلى نفقات إدارية ونفقات استثمارية.[3]

وسوف يتم توضيح تطور النفقات العامة في الجزائر حسب التقسيم السابق من خلال النقطة التالية.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

لقد شهدت السياسة الإنفاقية تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، فبعدما كانت سياسة تقشفية أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الجزائر بحيث ارتفعت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا معتبرا مقارنة بالفترة السابقة فتبنت الجزائر مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية والحساسة الهادفة إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- يلس شاوش بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 65.

[2]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 68.

[3]- أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

جدول رقم (5):

تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

الوحدة: ملياردج

سنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات العامة
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	838.9	71,2	339.2	28,8	1178.1
2001	798.6	60,5	522.4	39,5	1321.0
2002	975.6	62,9	575.0	37,1	1550.6
2003	1122.8	66,4	567.4	33,6	1690.2
2004	1251.1	66,1	640.7	33,9	1891.8
2005	1245.1	60,7	806.9	39,3	2052.0
2006	1437.9	58,6	1015.1	41,4	2453.0
2007	1673.9	53,8	1434.6	46,2	3108.5
2008	2217.7	52,9	1973.3	47,1	4191.0
2009	2300.0	54,2	1946.3	45,8	4246.3
2010	2659.0	59,5	1807.8	40,5	4466.9
2011	3879.2	66,3	1974.4	33,7	5853.6
2012	4782.6	67,8	2275.5	32,2	7058.1
2013	4131.5	68,6	1892.5	31,4	6024.1
2014	4494.3	64,2	2501.4	35,8	6995.7
2015	4617.0	60,3	3039.3	39,7	7656.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2005، 2008، 2012، 2013، 2015.

من خلال الجدول يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

1. بالنسبة لنفقات التجهيز:

يلاحظ أن نفقات التجهيز هي الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 إلى سنة 2008 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة لأخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف

الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها. فمع اعتماد الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفعت نفقات التجهيز وذلك جراء التوسع في حجم الإنفاق العام والموجه أساسا للعمليات الاستثمارية، بحيث اتضحت أسس وقواعد هذه السياسة بداية من 2001 والتي سجل فيها الإنفاق الاستثماري زيادة مقارنة مع سنة 2000، ولقد واصلت نفقات التجهيز ارتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني بحيث ارتفع مبلغها من339.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1973.3 مليار دج سنة 2008.

وبعد الارتفاع القوي الذي عرفته هذه النفقات منذ سنة 2005، فقد استقرت نفقات التجهيز بين 2008 و2011 لتبلغ 2275.5 مليار دج سنة 2012 قبل أن تنخفض إلى 1892.5 مليار دج سنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 641.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013.

ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2015 لتصل إلى 3039.3 مليار دج مقابل 2501.4 مليار دج، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الحادة في نفقات التجهيز إلى ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214,2 مليار دج) وارتفاع نفقات قطاع السكن (187,4 مليار دج) بالإضافة إلى ارتفاع نفقات قطاع المناجم والطاقة بحيث بلغت 2,9 مليار دج سنة 2013 و111,7 مليار دج سنة 2014 ووصلت وإلى 3039,3 مليار دج سنة 2015.

2. نفقات التسير:

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 838.9 مليار دج لتصل إلى 1245,1 مليار دج سنة 2005، وقد واصلت هذه النفقات الارتفاع لتصل إلى 2659,0 مليار دج سنة 2010 وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع نفقات المستخدمين وارتفاع التحويلات الجارية.

وقد انخفضت نفقات التسيير سنة 2013 لتصل إلى 4131,5 مليار دج بعد ما كانت تقدر ب 4782.6 مليار دج سنة 2012، في حين يعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع التحويلات الجارية التي قدرت ب 4204,3 مليار دج سنة 2013 مقابل 4782,6 مليار دج سنة 2012 وتراجع نفقات المستخدمين التي قدرت سنة 2013 ب 1855.3 مليار دج مقابل 1988.4 مليار دج سنة 2012. بينما بلغت نفقات التسيير 4617,0 مليار دج سنة 2015 مقابل 4494,3 مليار دج سنة 2014 بعد التراجع الطفيف الذي شهدته سنة 2013، إذ تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع في تكاليف المستخدمين عكس التحويلات الجارية والخدمات

الإدارية التي شهدت انخفاضا طفيفا. مما سبق يمكن القول أن التحويلات لها دور كبير في ارتفاع أو انخفاض النفقات العامة في الجزائر ويمكن توضيح واقع التحويلات من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثالث: واقع الدعم في الجزائر للفترة 2000-2015

من خلال هذا المبحث سوف يتم تحليل تطور الدعم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 كما سيتم التطرق إلى نسبة الدعم من رصيد الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى وضع بعض الحلول أو الإجراءات لعلاج مشكلة الدعم وكذلك عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: تحليل تطور الدعم في الجزائر للفترة 2000-2015

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت سياسة الدعم، فمنذ نهاية التسعينيات كثفت الجزائر سياستها المتعلقة بالدعم ومكافحة الفقر وهذا من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان بصفة عامة وتخفيض الفقر بصفة خاصة، وقد اتضح ذلك من خلال مخططات التنمية السابق التطرق إليها في المبحث الأول، ويمكن توضيح تطور الدعم في الجزائر من خلال الجدولين (6) و(7) ونظرا لعدم توفر البيانات بالتفصيل عن أنواع الدعم خلال الفترة 2000-2009 فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين:

1.الفترة الأولى (2000-2009):

يمكن توضيح تطور الدعم في الجزائر من خلال الجدول رقم (6) كما يلي:

جدول رقم (6):

تطور التحويلات في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	دعم المجاهدين		دعم المستشفيات		تحويلات أخرى		إجمالي التحويلات
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	57.7	16,5	33.0	9,4	259.0	74,1	349.7
2001	56.1	18,5	41.4	13,7	205.7	67,8	303.2
2002	74.0	16,0	49.2	10,7	338.5	73,3	461.7
2003	63.2	10,2	59.3	9,6	497.6	80,3	620.1
2004	69.2	9,9	63.2	8,9	570.4	81,2	702.8
2005	79.8	11,8	61.7	9,1	535.9	79,1	677.4
2006	92.5	11,2	73.5	8,9	659.8	79,9	825.8
2007	101.6	10,4	107.9	11,1	763.9	78,5	973.4
2008	103.0	8,5	151.5	12,6	951.4	78,9	1205.9
2009	130.7	10,5	176.0	14,2	932.5	75,3	1239.2
المجموع	827.8	100	816.7	100	5714.7	100	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2005، 2008، 2009.

من خلال الجدول رقم (6) يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

أن التحويلات خلال الفترة 2000-2009 شهدت تزايد مستمر، فقد بلغت 1239.2 مليار دج سنة 2009 مقابل 349.7 مليار دج سنة 2000 أي بزيادة حوالي مرتين ونصف، كما يلاحظ أنها سجلت انخفاضا سنة 2005 أين بلغت 677.4 مليار دج مقابل 702.8 مليار دج سنة 2004 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التراجع الطفيف في كل من دعم المستشفيات الذي بلغ 61.7 مليار دج سنة 2005 بعد ما كان 63.2 مليار دج سنة 2004 وبند تحويلات أخرى (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) الذي انتقل من 570.4 مليار دج سنة 2004 إلى 535.9 مليار دج سنة 2005.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة المستمرة في التحويلات إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي اعتمدتها الجزائر والمتمثلة أساسا في برامج الإنعاش الاقتصادي التي بدأت منذ سنة 2000، والتي ركزت على تحسين ظروف

معيشة السكان من خلال توفير متطلبات الحياة الضرورية، خاصة في مجال السكن والصحة، والطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية، والتكفل بالطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحله، كما سمحت التحويلات الاجتماعية أيضا بمساعدة المعوقين والمسنين وتمكين أصحاب الدخل الضعيف من تأمين احتياجاتهم.

2.الفترة الثانية (2010-2015):

أما بالنسبة لتطور الدعم بمختلف أنواعه خلال الفترة (2010-2015) يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (7) كما يلي:

جدول رقم (7):

تطور التحويلات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

الدعم	سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دعم السكن	القيمة	324.5	754.1	461.7	250.6	255.2	357.1
	النسبة%	20,8	29,5	20,1	12,7	12,6	16,2
دعم الأسرة	القيمة	318.6	492.4	423.2	405.6	422.1	451.1
	النسبة%	20,5	19,3	18,5	20,5	20,8	20,5
منح أسرية	القيمة	44.4	41.6	41.4	41.9	42,5	42.6
	النسبة%	2,8	1,6	1,8	2,1	2,1	1,9
دعم التعليم	القيمة	87.6	89.2	90.2	100.3	103.0	109.5
	النسبة%	5,6	3,5	3,9	5,1	5,1	4,9
دعم الأسعار	القيمة	96.2	279.1	215.6	197.4	213.7	225.5
	النسبة%	6,2	10,9	9,4	9,9	10,5	10,2
دعم الطاقة	القيمة	90.4	82.4	76.0	66.0	63.0	73.6
	النسبة%	5,8	3,2	3,3	3,3	3,1	3,3
دعم المتقاعدين	القيمة	144.0	139.5	250.0	257.9	252.1	251.3
	النسبة%	9,2	5,5	10,9	13,0	12,4	11,4
دعم الصحة	القيمة	199.3	367.8	364.9	263.7	320.5	323.2
	النسبة%	12,8	14,4	15,9	13,3	15,8	14,7
دعم المجاهدين	القيمة	124.1	125.7	156.9	171.9	180.6	198.2
	النسبة%	7,9	4,9	6,8	8,7	8,9	9,0
دعم الفقراء وذوي الإعاقة وذوي الدخل الضعيف	القيمة	128.8	185.5	211.8	224.6	178.7	169.7
	النسبة%	8,3	7,3	9,2	11,3	8,8	7,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموجز القطري للجنة الاقتصادية لافريقيا، 2016.

من خلال الجدول رقم (7) يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

أن التحويلات استمرت في الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 حيث بلغت 2557.3 مليار دج سنة 2011 وهي أقصى قيمة سجلتها التحويلات خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أيضا أن دعم السكن قد مثل نسبة 29,5% من إجمالي التحويلات سنة 2011 ثم يليه دعم الأسرة بنسبة 19,3%، ثم دعم الصحة بنسبة 14,4% في حين شكل دعم الأسعار نسبة 10,9% وهي نسبة متواضعة مقارنة بدعم السكن. في حين سجلت انخفاضا سنة 2013 حيث بلغت 1979.9 مليار دج ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الذي شهدته التحويلات إلى تراجع كل من دعم السكن ودعم الأسعار ودعم الصحة باعتبارهم القطاعات المساهمة بنسبة كبيرة في قيمة هذا الدعم، حيث مثل دعم السكن نسبة 12,7% من إجمالي التحويلات وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بسنة 2011 أما دعم الأسعار فقد شكل نسبة 9,9% ومثل دعم الصحة نسبة 13,3%، في حين نجد أن دعم الأسرة قد شهد ارتفاعا ليمثل نسبة 20,5% كما أن دعم المتقاعدين قد شهد ارتفاعا هو الآخر ليشكل نسبة 13,0% إضافة إلى دعم الفقراء وذوي الإعاقة وذوي الدخل الضعيف الذي شكل نسبة 11,3% من إجمالي التحويلات.

كما يلاحظ أيضا أن التحويلات قد ارتفعت خلال سنتي 2014 و2015 لتصل إلى 2201.8 مليار دج سنة 2015 وهذا نتيجة الارتفاع في كل من دعم السكن ودعم الأسرة ودعم الأسعار ودعم الصحة ودعم المجاهدين، حيث مثل دعم الأسرة أعلى مساهمة في إجمالي التحويلات بنسبة 20,5% ثم يأتي دعم السكن بنسبة 16,2%.

كما أن دعم التعليم قد شهد ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة حيث انتقل من 87.6 مليار دج سنة 2010 إلى 109.5 مليار دج سنة 2015 ورغم هذه الزيادة إلا أن نسبته من إجمالي التحويلات تبقى ضعيفة بحيث مثل نسبة 4,9% سنة 2015، ويلاحظ أيضا أن دعم الطاقة قد سجل انخفاضا بحيث انتقل من 90.4 مليار دج سنة 2010 إلى 73.6 مليار دج سنة 2015 وهذا نتيجة لتخفيض الدعم الضمني عن الوقود والكهرباء والغاز.

ويمكن إرجاع الزيادة المستمرة في التحويلات إلى مواصلة اهتمام الدولة بتحسين التنمية البشرية وهذا من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث أنه تم تخصيص أكثر من 40% من موارده من أجل تحسين التعليم في مختلف أطواره، وتحسين ظروف السكن...الخ.

ويمكن توضيح تطور الدعم بالنسبة لكل من النفقات العامة وPIB من خلال الجدول رقم (8) كما يلي:

جدول رقم (8):

أهمية التحويلات كنسبة من النفقات العامة ونسبة من PIB للفترة 2000-2015

الوحدة: مليارد ج

السنوات	إجمالي التحويلات	التحويلات/النفقات	التحويلات/PIB
2000	349.7	%29,7	%8,5
2001	303.2	%22,9	%7,1
2002	461.7	%29,8	%10,2
2003	620.1	%36,7	%11,8
2004	702.8	%37,1	%11,4
2005	677.4	%33,0	%8,9
2006	825.8	%33,7	%9,7
2007	973.4	%31,3	%10,3
2008	1205.9	%28,8	%10,9
2009	1239.2	%29,2	%12,4
2010	1557.9	%34,9	%12,9
2011	2557.3	%43,7	%17,5
2012	2291.7	%32,5	%14,1
2013	1979.9	%32,9	%11,9
2014	2031.4	%29,0	%11,8
2015	2201.8	%28,8	%13,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2005، 2008، 2013، 2015.

يلاحظ من خلال الجدول أن الدولة تخصص أكثر من 20% من نفقاتها سنويا لدعم الأسعار، السكن، الأسرة، الصحة، المجاهدين، ودعم المعوزين والفئات الهشة الأخرى وهذا حرصا على استفادة جميع شرائح المجتمع من الدعم.

حيث مثلت التحويلات نسبة 29,7% من إجمالي النفقات سنة 2000 لترتفع هذه النسبة سنة 2011 إلى 43,7% ومثلت نسبة 17,5% من PIB وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع كل من دعم السكن ودعم

الأسرة ودعم الأسعار ودعم الصحة باعتبارهم الأكثر مساهمة في قيمة التحويلات. وقد شهد الدعم انخفاضا منذ سنة 2012 حيث مثلت نسبة 32,5% من النفقات العامة، لتنخفض هذه النسبة مرة أخرى إلى 28,8% من إجمالي النفقات العامة و13,3% من PIB سنة 2015.

مما سبق تم التوصل إلى أن الدعم في الجزائر مكلف جدا، حيث أن الدولة تخصص مبالغ كبيرة سنويا لهذا النوع من الإنفاق وهذا نظرا لأهميته من الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية و من الناحية السياسية. كما أن أثر الدعم على عجز الموازنة العامة يظهر من خلال ما تمثله التحويلات من إجمالي النفقات العامة، وكون أن الدعم يساهم بنسب كبيرة في زيادة النفقات العامة فهو يؤثر على عجز الموازنة العامة إلا أن هذا الأثر يرتبط إلى حد بعيد بإيرادات المحروقات نظرا لأن الجزائر تعتمد على هذا النوع من الإيرادات من أجل تغطية نفقاتها. ونتيجة للتزايد المستمر الذي يشهده الدعم أصبح يمثل مشكلة خاصة بعد تراجع الإيرادات العامة وهذا ما يستلزم إيجاد بعض الحلول لمشكلة الدعم وعجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: بعض الإجراءات لعلاج مشكلة الدعم وعجز الموازنة العامة

إن توسع كل من الدعم المباشر والدعم غير المباشر لأسعار مواد غذائية جديدة والدعم الضمني لأسعار الطاقة والماء والوقود وكذا وجود أسعار منظمة يترجم إرادة السلطات العمومية في دعم القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر عوزا إلا أن ذلك أدى إلى هيكل أسعار نسبية نتج عنه آثار سلبية مضرة بالاقتصاد الوطني.

كنا أن ارتفاع الدعم قد شجع ظهور نموذج استهلاك سلع معمرة مستوردة وهو أمر لا يتلاءم إطلاقا مع هيكل الإنتاج الوطني، كما قد أدى أيضا إلى استهلاك مفرط للطاقة في جميع أشكالها واستلزم حتى اللجوء إلى استيراد الوقود.

ويمكن القول أن هذا الدعم جد مكلف وغير موجه بصفة جيدة وذلك لكونه يخص مجمل السكان، إذ أنه يعود بالنفع على الفئات الأكثر والأقل ثراء ويقلص النفقات العمومية الأولوية لصالح الفئات الأكثر عوزا. بالإضافة إلى ذلك، فقد تطور نشاط مهم خاص بتصدير غير قانوني للمنتجات المدعومة بما فيها الوقود للدول

المجاورة.[1] ومن أجل ذلك وجب وضع بعض الإجراءات اللازمة لمشكلة الدعم من جهة ولتقليص عجز الموازنة العامة من جهة أخرى، وهذه الإجراءات تكون من جهة النفقات العامة أو من جهة الإيرادات العامة.

أولا: الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

وتكون هذه الإجراءات من خلال التحكم في النفقات العامة، والمتمثلة أساسا في إصلاح نظام الإعانات الظاهرة والضمنية معا، إذ أن التحويلات غير الموجهة لا تسمح بضمان توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. كما يتوجب دعم المساكن من خلال تخفيف العبء الذي يثقل كاهل المالية العامة، ويكون هذا من خلال: تعبئة الادخار الخاص، وآلية بيع الأراضي للمقاولين بأسعار مغرية شريطة بناء مساكن بأسعار في المتناول...الخ، ويمكن جعل دعم الأسعار أكثر فعالية من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية وإيقاف دعم المنتجات المستوردة.

أما في شأن توجيه الإعانات، فيتعلق بتخفيض تدريجي في معدل الإعانات العامة بشكل يسمح بخفض العبء المالي الذي يثقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف، كما تجدر الإشارة إلى أن الإعانات الموجهة للحليب والسكر يستفيد منها أصحاب المصانع الأمر الذي يتنافى مع الوجهة الأساسية لهذه الإعانات. ويجب برمجة الخفض التدريجي للإعانات بالتوازي مع التدابير التي تهدف إلى تحفيز إنشاء مناصب عمل دائمة بغية تخفيض حجم السكان الذين يحتاجون للمساعدات وهذا من أجل زيادة موارد الموازنة العامة من جهة وخفض عبء التحويلات الاجتماعية على المالية العامة من جهة أخرى. وأخيرا يجب إلغاء سياسة الدعم المعمم خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار ودعم الطاقة حيث أن هذا النوع من الدعم من المفروض أن يخصص لفئات معينة (الفئات السكانية الأكثر ضعفا).[2]

ثانيا: الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة

تعتمد الجزائر على إيرادات المحروقات في تغطية نفقاتها، حيث أن الدعم مثل نسبة 28,8% من إيرادات المحروقات سنة 2000 مقابل أنه مثل نسبة 4,2% من إيرادات خارج المحروقات وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بإيرادات المحروقات. ونتيجة لارتفاع قيمة الدعم فإنه مثل نسبة 64,3% من إيرادات المحروقات سنة 2011 في حين أن الإيرادات خارج المحروقات لم تساهم في تغطية هذا النوع من الإنفاق.

[1]- **التقرير السنوي لبنك الجزائر** 2012.

[2]- **موجز قُطري للجنة الاقتصادية لإفريقيا**، 2016، ص ص: 35،36.

وكون أن معظم إيرادات المحروقات توجه نحو الدعم فإن هذا الأمر يساهم بشكل كبير في زيادة عجز الموازنة العامة، وهو ما يستلزم وضع إجراءات من أجل علاج مشكلة الدعم ومشكلة عجز الموازنة العامة ولعل أهم هذه الإجراءات هو جعل الجزائر تعتمد على الإيرادات خارج المحروقات وهذا من خلال تحسين الإيرادات الضريبية من أجل تغطية النفقات العامة وهذا كما يلي:

- تطوير النظام الضريبي.
- تنظيم الاقتصاد الموازي وإخضاعه للضرائب.
- مكافحة كل من التهرب والغش الضريبي وهذا من خلال جعل القوانين الضريبية واضحة وبسيطة والقضاء على الثغرات الموجودة فيها.
- زيادة الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع.
- الحفاظ على ضغط ضريبي قابل للاحتمال.
- تبسيط إجراءات الإقرار الضريبي وتحديث الإدارة الضريبية بهدف رفع قدرات تحصيل الضرائب.
- إلغاء الإعفاءات والمزايا الضريبية التي لا ضرورة لها.
- القضاء على ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة وهذا من خلال منح مزايا للمواطنين الملتزمين بالدفع.
- فرض الضريبة العقارية وضريبة الميراث.
- توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل.
- توزيع أفضل للعبئ الضريبي.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة واقع الدعم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 تم التوصل إلى أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدينارات، وذلك من خلال قيام الدولة ببرامج تنموية ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشة للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة. كما تم التوصل إلى أن الإيرادات العامة تعتمد على الجباية البترولية حيث مثلت أعلى نسبة مقارنة مع الجباية العادية، وقد عرفت هذه الأخيرة نوعا من التحسن وبالخصوص في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. كما أن نسبة الإيرادات خارج المحروقات قد ارتفعت بمستوى أعلى من إيرادات المحروقات التي تواجه مشكلة الانخفاض في أسعار النفط التي أثرت سلبا على الإيرادات العامة، ورغم ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات إلا أنها لم تقم بتغطية الناقص في إيرادات المحروقات وأيضا لم تلاحق الزيادة في النفقات العامة، مما أدى إلى نتيجة تمثلت في العجز الموازني وهذا منذ سنة 2009. كما أن النفقات العامة هي الأخرى قد عرفت نمو مستمر خلال فترة الدراسة نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي، وقد أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تليها نفقات التجهيز التي عرفت نوعا من الزيادة في السنتين الأخيرتين. وتم التوصل أيضا إلى أن الدعم تميز بالارتفاع المستمر خلال فترة الدراسة خاصة دعم السكن، الصحة، دعم الأسعار، ودعم الأسرة، كما أن التحويلات التي تقدمها الدولة لها دور كبير في ارتفاع النفقات العامة وبالتالي فقد ساهمت بشكل كبير في حدوث العجز وتفاقمه، ولحل مشكلة الدعم وعجز الموازنة العامة تم اقتراح مجموعة من الإجراءات تمثلت أساسا في التحكم في نفقات الدعم وزيادة الإيرادات الضريبية.

خاتمة

عامة

خاتمة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية هي فن استخدام الموازنة العامة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل خاص. وتستخدم لذلك وسيلتين والمتمثلتين في الإيرادات العامة والنفقات العامة، واستخدام هاتين السياستين يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة والذي يكون نتيجة التفاوت الكبير للنفقات العامة عن الإيرادات العامة.

كما تم التوصل إلى أن النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي. ونتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنوعت أوجه الإنفاق العام، الأمر الذي أدى إلى ظهور الإعانات التي أصبحت من أهم وسائل السياسة المالية وهذا نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتم التوصل أيضا إلى أن الدعم في الجزائر قد شهد ارتفاع مستمر خاصة سنة 2011، كما أنه ساهم بنسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة التي شهدت هي الأخرى زيادة مستمرة، هذا ما أدى إلى تراجع رصيد الموازنة العامة خاصة منذ سنة 2009 نتيجة تراجع الإيرادات العامة.

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن تقديم جملة من النتائج والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع:

أولا: نتائج الدراسة

1. الجانب النظري:

– اتضح أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، فقد أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

– تعتبر الموازنة العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

– يعتبر عجز الموازنة العامة ظاهرة مركبة وهو يعود إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث عجز الموازنة وتفاقمه، وهي عوامل يعود بعضها إلى التغير الذي يحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغير الذي يحدث في الإيرادات العامة. بمعنى آخر أن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة

العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من جهة، أما العامل الثاني فيتمثل في تراجع معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

– تعبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة تتمثل أساسا في أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية. كما أن النفقات العامة تحدث آثارا اقتصادية مباشرة وهذا من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج القومي، الاستهلاك....)، بالإضافة إلى آثارا اقتصادية غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل.

– ظهرت الإعانات نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما اتضح أن هذه الإعانات تنقسم إلى نوعين، إعانات اقتصادية تهدف أساسا إلى تشجيع التصدير من خلال دعم قطاع الصناعات التصديرية، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية وذلك حتى يتمكن المستهلك من الحصول عليها بأسعار منخفضة، إضافة إلى إعانات اجتماعية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا من خلال توفير الصحة والتعليم والسكن...الخ وكل متطلبات الحياة الضرورية. كما أن الإعانات تحدث آثارا اقتصادية من خلال تأثيرها على إنتاجية الأفراد وحجم استهلاكهم إضافة إلى تأثيرها على حجم ومكونات الإنتاج كما قد تؤثر أيضا على مستوى الأسعار للسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

2. الجانب التطبيقي:

– لقد سجلت الإيرادات العامة ارتفاعا متواصلا وذلك من خلال الجباية البترولية، وبذلك فإن ارتفاع الإيرادات العامة كان نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من خلال ارتفاع أسعار النفط، ورغم هذا الارتفاع المستمر الذي عرفته الإيرادات العامة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة إلا أنها قد عرفت تراجعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة وذلك منذ سنة 2009. فخلال الفترة (2000–2008) بلغ متوسط الإيرادات العامة 2721.3 مليار دج، في حين بلغت نسبة إيرادات المحروقات في المتوسط 72,5%. أما خلال الفترة (2009–2015) فقد بلغ متوسط الإيرادات العامة 5285.3 مليار دج، وبلغت نسبة إيرادات المحروقات في المتوسط 61,9%.

– اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، ونتيجة لتلك السياسة فقد سجلت النفقات العامة هي الأخرى ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة سواء في شكلها العام أو بشقيها أي نفقات التجهيز والتسيير، كما استولت نفقات التسيير بما في ذلك التحويلات على حصة الأسد من إجمالي النفقات العامة. في حين بلغ متوسط النفقات العامة خلال فترة الدراسة 3858.6 مليار دج، وبلغت نسبة نفقات التسيير في المتوسط خلال نفس الفترة 62,1%.

– لقد سجلت الموازنة العامة للجزائر فائض منذ سنة 2000 نتيجة انتعاش الإيرادات العامة، إلا أن الزيادة المستمرة في النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة جعل الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز وهذا منذ سنة 2009. حيث أنه خلال الفترة (2000–2008) قد بلغ متوسط رصيد الموازنة 561.7 مليار دج، في حين بلغت نسبة رصيد الموازنة منPIB في المتوسط 7,7%. أما خلال الفترة (2009–2015) فقد بلغ متوسط رصيد الموازنة العامة –757.7 مليار دج، في حين بلغت نسبة رصيد الموازنة من PIB في المتوسط –4,9%.

– كما أن الدعم قد تميز أيضا بارتفاع مستمر نتيجة تزايد اهتمام الدولة بكل من قطاعات التعليم، السكن، الصحة...الخ، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان، كما أنها قد تميزت بنوع من الاستقرار خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. إذ أن متوسط الدعم قد بلغ 735.9 مليار دج خلال الفترة (2000–2009)، في حين بلغت نسبة الدعم من النفقات العامة في المتوسط 31,2%، أما خلال الفترة (2010–2015) فقد بلغ متوسط الدعم 2103.3 مليار دج، وفيما يخص نسبة الدعم من إجمالي النفقات في المتوسط فقد بلغت 33,6%.

– نتيجة لتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة خاصة خلال سنتي 2014 و2015 فقد تم اقتراح مجموعة من الإجراءات من أجل معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، حيث أن هذه الإجراءات تكون من خلال التحكم في النفقات العامة وخاصة النفقات التي توجه للدعم وجعل الإيرادات العامة تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات خارج المحروقات.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

– تقييم فعالية النفقات العامة وخاصة فيما يتعلق بالتربية، والتكوين المهني والصحة، وتمويل السكن الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية بشكل عام.

– وضع برنامج تطهير مستمر يخص قوائم المستفيدين من الإعانة الاجتماعية للدولة.

– تحديد أولويات الاحتياجات الاجتماعية بغرض تحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى التجاوب مع التغيرات التي تطرأ على احتياجات الناس.

– ضرورة توفير مساعدات اجتماعية تتسم بالكفاءة والفعالية.

– تجنب الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في في تغطية النفقات العامة.

ثالثا: آفاق الدراسة

تناولنا في بحثنا هذا موضوع أثر سياسة الدعم على عجز الموازنة العامة باتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة 2000–2015، وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه نرى أن البحث يمكن أن يشمل بحوثا أخرى في: مسار سياسة الدعم في الجزائر، أثر دعم الأسعار على عجز الموازنة العامة في الجزائر، دعم الطاقة في الجزائر.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ.الكتب:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.
2. أسامة خيري، **الإدارة العامة**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013.
3. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، بدون سنة.
4. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، بدون طبعة، دار هومه، الجزائر، 2010.
5. جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010.
6. حامد عبد الحميد دراز، **السياسات المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2004.
7. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ الاقتصاد العام**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2009.
8. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002.
9. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
10. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005.
11. خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، **الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه (دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
12. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، بدون طبعة، دار آمنة، الأردن، 2013.
13. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1997.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.
15. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011.
16. سمحان حسين محمد وآخرون، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2010.

17. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

18. صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

19. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.

20. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2009.

21. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007.

22. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام (في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.

23. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014.

24. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992.

25. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

26. عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2011.

27. عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010.

28. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1971.

29. علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

30. عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011.

31. فاطمة السويسي، **المالية العامة (موازنة، ضرائب)**، بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

32. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، الأردن، 2008.

33. مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

34. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

35. محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2009.

36. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، بدون طبعة، دار العلوم، الجزائر، 2003.

37. محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2014.

38. محمد دياب وآخرون، **التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية**، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2015.

39. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015.

40. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة السادسة، دار المسيرة، الأردن، 2014.

41. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2010.

42. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009.

43. محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.

44. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

45. مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الرواد، الأردن، 2014.

46. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015.

47. نوازد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006.

48. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

49. يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

50. يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.

ب.المذكرات والأطروحات:

1. أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.

2. بومدين بن نوار، **النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

3. حلمي إبراهيم المنشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2004.

4. حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013-2014.

5. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

6. رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

7. سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015.

8. شريفة منصور، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2015-2016.

9. صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

10. عبد الرحيم شيبي، **السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006-2007.

11. فاطمة مفتاح، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

12. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر–تونس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014.

13. محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2001–2014)**، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014–2015.

14. محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009.

15. محمد بلوافي ، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970–2011)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012–2013.

16. محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013–2014.

ج. المجلات:

1. إيمان غسان شحرور، **عجز الموازنة في سورية وآثاره الاقتصادية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63–64، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سورية، صيف–خريف 2013.

2. سالم عبد المحسن سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003–2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، بدون سنة.

3. لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.

د. التقارير:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010.

2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.

3. موجز قُطري للجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Rapports :

1. Rapport annuel 2000.

2. Rapport annuel 2004.

3. Rapport annuel 2005.

4. Rapport annuel 2008.

5. Rapport annuel 2013.

6. Rapport annuel 2015.